جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث تكميلي لنيل درجه البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

بعنوان:

دور إنتاجية القطاع الصناعي في النمو الإقتصادي

في الفترة من (1990- 2015م)

The role of productivity of the Industrial sector in Economic growth

إعداد الطلاب:

أبوالقاسم عبدالقادر أبوالقاسم النور

الطيب الصديق محمد العجب

عبدالله عبدالغفار عبدالله الحاج

ياسر عوض محمد عبدالله

إشراف:

الدكتور/ علي أحمد الأمين

(2017م)

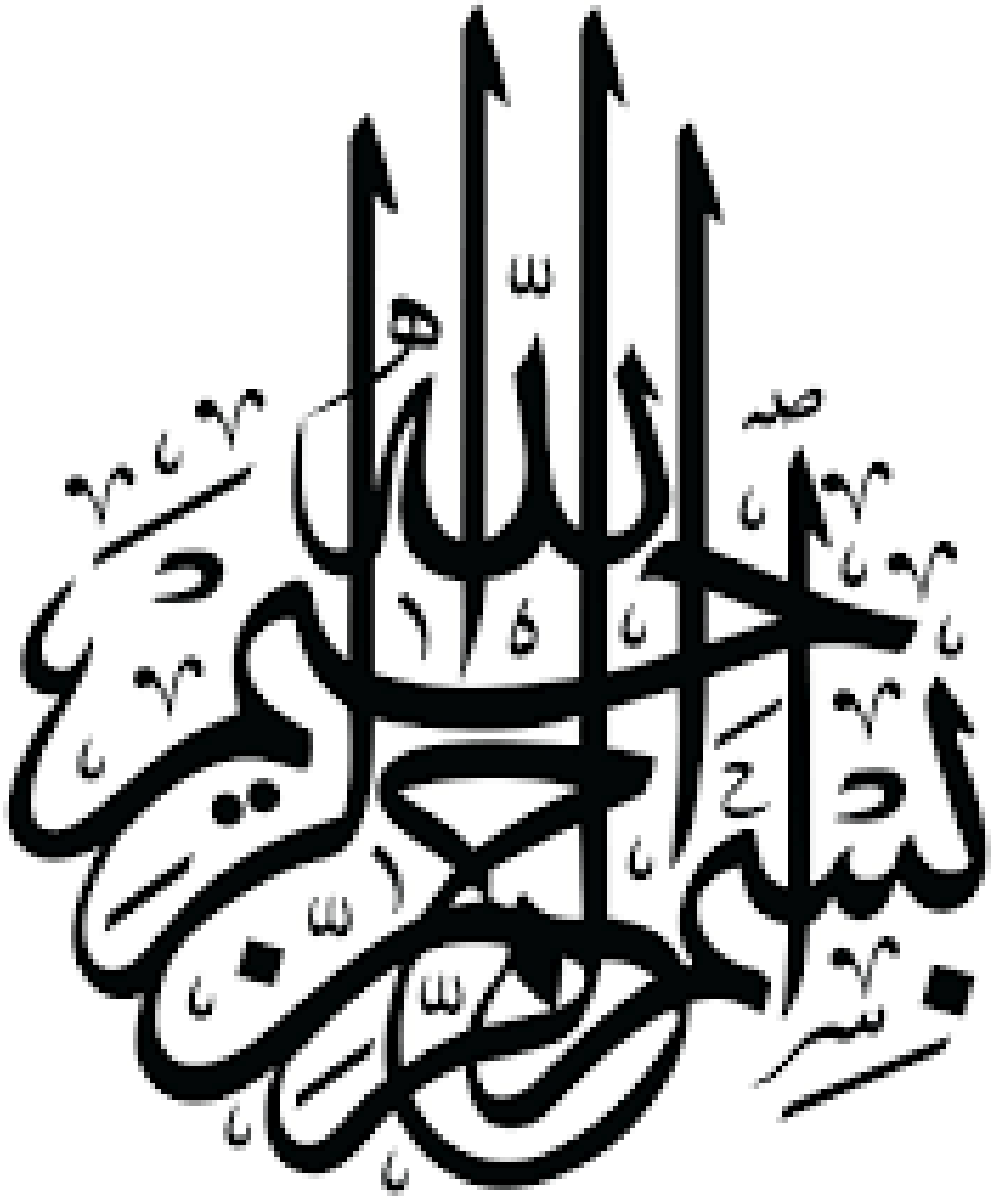

الإستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا}

صدق الله العظيم

(سورة الكهف : الآية 109)

الاهداء

الى

من احمل اسمه بكل فخر ويساعدني منذ الصغر ، الي من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب الي من حصد الاشواك عن دربي لينير لي طريق العلم ،يامن اودعتني لله اهدي هذا البحث الي القلب الكبير .

والدي العزيز اطال الله في عمره،،،،

الى

من ارضعتني الحب والحنان الي رمز الحب و بلسم الشفاء الي القلب الناصع بالبياض الي من هي اعز الوجود بعد الله و رسولة (صلي الله عليه وسلم)

امي الغالية حفظها الله،،،،

الى

من اثروني علي انفسهم الي من علموني علم الحياة الي ما اظهروا ما هو اجمل من الحياة .

اخوتي الاعزاء ،،،،

الشكر والتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل الى الله سبحانه وتعالي والذي ارتضي ان يكون شاكرين له.

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام علي اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلي اله وصحبه اجمعين، كما نتوجه بالشكر للمشرف دكتور علي احمد الأمين هذا البحث و لتكرمه بالاشراف لما قدمه لنا من نصح وتنوير قادنا الي اكماله ولما تكبده معنا حتي الوصول الي نهايته باراءه وخبراته الواسعة فقد كان بحق مشرف ومعلما فلنسال الله ان يجعله سراجا منيرا.

ونخص بالشكر كلية الدراسات التجارية – قسم الإقتصاد التطبيقي – بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الشكر موجه للعاملين بمكتبة الكلية.

وجزي الله الجميع عنا كل الخير،،،،

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور إنتاجية القطاع الصناعي في النمو الإقتصادي ومن خلال التعرف على معوقات الأداء في القطاع الصناعي ومقوماتها والخطط الصناعية والأسباب التي أدت إلى تدهور القطاع الصناعي والسياسات التي تتخذها الحكومة لدعم قطاع الصناعة. ويعتبر قطاع الصناعة أحد الحلول لتطورالإقتصاد السوداني وتوضيح مساهمة إنتاجية هذا القطاع في النمو الإقتصادي، كما أن السياسات التي تتخذها الحكومة تعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية، وذلك عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي، والإعفاء من الضرائب، والعمل على تقيد الواردات وحماية المنتجات المحلية وكل تلك السياسات تعمل على تشجيع الصناعات المحلية إعطاء أولوية إهتمام خاص بتمويل مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني لأغراض توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وإستنهاض القطاع الصناعي وتنويع وتطويرالمنتجات الصناعية كماً ونوعاً إحداث نهضة صناعية شاملة تحقق الإكتفاء الذاتي من السلع المحلية وتدعم صادرات البلاد، العمل على إتباع حزمة من السياسات والأدوات التمويلية اللازمة لتوفير أقصى قدر من التمويل، رفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عن طريق التحديث والتأهيل وإستخدام التكنولوجيا الحديثة، حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الجائرة والإغراق، أهمية وجود العمالة الأجنبية في الصناعات التي لا تتوفر لها الخبرات المحلية على أن يرتبط ذلك ببرامج تدريبية لرفع قدرات العامل السوداني.

Abstract

This research aims at identifying the role of the industrial sector in economic growth and by identifying the obstacles to performance in the industrial sector, its components and industrial plans, the reasons that led to the deterioration of the industrial sector and the policies adopted by the government to support the industrial sector.

The industrial sector is considered one of the solutions to the development of the Sudanese economy, the contribution of the sector's productivity to economic growth, and the policies adopted by the government to achieve self-sufficiency in local products by encouraging local production, exemption from taxes, These policies encourage local industries to give special attention to funding the inputs of agricultural and livestock production for the provision of raw materials for the industrial sector, the mobilization of the industrial sector, the diversification and development of industrial products, Including the realization of self-sufficiency in local commodities and supporting the country's exports, working on a set of policies and financing tools to provide maximum funding, raising the competitiveness of national industries through modernization and rehabilitation, the use of modern technology, protecting national production from unfair competition and dumping; Foreign labor in industries that do not have local expertise, and that is related to training programs to raise the capabilities of the Sudanese worker.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الآيـــــــة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
قائمة الجداول	ح
الفصل الأول:الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	1
أهداف البحث	2
فرضيات البحث	2
أهمية البحث	3
منهجية البحث	3
مصادر جمع البيانات	3
حدود البحث مصادر جمع البيانات	4
هيكل البحث	4

ثانياً: الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني:الإطار النظري الصناعة	
المبحث الأول:مفهوم الصناعة ومراحل تطورها وأهميتها الإقتصادية ومزاياها	15
المبحث الثاني: مقومات الصناعة والصناعة في دول العالم الثالث	27
المبحث الثالث: ملامح الإقتصاد السوداني	33
الفصل الثالث: النمو الإقتصادي	
المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وطرق قياسه ونظرياته ومحدداته	49
المبحث الثاني: مساهمة قطاعات الإقتصادية الرئيسية في نمو إقتصاد السودان	87
الفصل الرابع: التحليل الوصفي	
المبحث الأول التحليل الوصفي	97
النتائج	103
التوصيات	104
المصادر والمراجع	105

قائمة الجداول

الرقم	عنوان االجدول	رقم الصفحة
(1.3)	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2015م	89
(2.3)	مسهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2015م	94
(3.3)	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2015م	96
(1.4)	إنتاجية القطاع الصناعي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2015	98

الفصل الأول

الإطار المنهجي
والدراسات السابقة

مقدمة :-

يعتبر القطاع الصناعي من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الإقتصادي ويمثل قطاع الصناعة ركيزة أساسية للإزدهار الإقتصادي بإعتباره المحرك الأول للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ويقاس تقدم ورقي الشعوب بمستوى تطور إنتاجها الصناعي، وهو محور القطاعات الإنتاجية وله مساهمات مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي.

إن ما يتميز به السودان من موارد زراعية ضخمة بشقيها النباتي والحيواني وثروات طبيعية لايمكن الحصول منها علي مردود إقتصادي عالي الإ بالتصنيع، فالصناعة هي التي تحقق القيمة المضافة وتوفر فرص العمل المستدام وأينما توطنت الصناعة ظهرت مظاهر الحياة العصرية الحديثة وكل متطلبات الحياة.

لذلك فإن الإستثمار الصناعي يكتسب أهمية كبرى في ظل التنافس الذي تشهده الساحة الدولية لجذب وإستقطاب المدخرات المحلية والرأسمالية العالمية لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية في هذا القطاع.

لذلك جاء إهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وتهيئة مناخ الإستثمار بتجاوز الصعاب التي تعوق الإستثمار وتعطل تقدم الصناعة رافعةً شعار دعم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في معرفة إنتاجية القطاع الصناعي ودورها في نمو إقتصاد السودان خلال فترة الدراسة.

نتيجة لتدهور كثير من القطاعات وبالأخص قطاع الصناعة وتتلخص هذه المشاكل في التساؤلات الاتية :-

- ماهو الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي لإحداث النمو الإقتصادي في السودان.

- ماهي الأسباب الرئيسية وراء تدهور القطاع الصناعي.

- ماهي السياسات التي تتخذها الحكومة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الجائرة والإغراق.

أهداف البحث :-

- معرفة مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي.

- التعرف على معوقات الآداء في القطاع الصناعي.

- التعرف على السياسات التي تتخذها الحكومة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الجائرة والإغراق.

فرضيات البحث :-

- هنالك علاقة بين إنتاجية القطاع الصناعي والنمو الإقتصادي.

- السياسات التي تتبعها الحكومة لها دور متميز في إرتفاع أو إنخفاض إنتاجية القطاع الصناعي،

- الإهتمام بالقطاع الصناعي يؤدي إلى تقليل الواردات.

أهمية الدراسة :-

أولاً : الأهمية العلمية للدراسة:

- تساهم الصناعة في رفع الناتج المحلي الإجمالي كما تشكل أحد الحلول للإقتصاد السوداني .
- إن مشكلة الصناعة من المشاكل الملحة التي تشغل كل العالم من باحثين وعلماء وسياسين على المستوي المحلي والإقليمي والدولي لذلك لابد من الإهتمام بهذا القطاع.

ثانياً : الأهمية العملية للدراسة:-

- يفيد هذا البحث القائمين بأمر الصناعة، سواء في القطاع العام أو الخاص لإتخاذ القرارات المنطقية وتفادي المشاكل التي يلعب فيها القرار الخاطئي دوراً اساسياً وتوعية القائمين بأمر الصناعة أو حتى المواطن العادي.
- إن الصناعة تساهم بشكل كبير جداُ في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم إنعاش الإقتصاد الوطني.
- كما أن الصناعة تدعم القطاع الزراعي من خلال زيادة الطلب على المواد الخام الزراعية.

منهجية البحث:-

تتبع الدراسة منهج التحليل الوصفي

مصادر جمع البيانات :-

مصادر أولية : تتمثل في المقابلات الشخصية

مصادر ثانوية : الكتب والمراجع

حدود البحث :-

الحدود المكانية جمهورية السودان

الحدود الزمانية من الفتره 1990-2015م

هيكل البحث :-

يحتوي البحث علي أربعة فصول

الفصل الاول :

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

الفصل الثاني :

يحتوي علي ثلاث مباحث

المبحث الاول :

تعريف الصناعة

مراحل تطور الصناعة

الأهمية الإقتصادية للصناعة ومزاياها

المبحث الثاني :

مقومات الصناعة

الصناعة في دول العالم الثالث (التكاليف الصناعية)

المبحث الثالث :-

ملامح الإقتصاد السوداني

تجربة السودان الصناعية (الخطط الصناعية)

مشاكل وعقبات تجربة الصناعة في السودان

الفصل الثالث:-

يحتوي علي مبحثين

المبحث الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

طرق قياس النمو

نظريات النمو الإقتصادي

محددات النمو الاقتصادي

المبحث الثاني :- مساهمة قطاعات الإقتصاد الرئيسية في نمو إقتصاد السودان

- مساهمة قطاع الزراعة في نمو إقتصاد السودان.
- مساهمة قطاع الصناعة في نمو إقتصاد السودان.
- مساهمة قطاع الخدمات في نمو إقتصاد السودان.

الفصل الرابع :

المبحث الأول : التحليل الوصفي

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

المراجع والملاحق

الدراسات السابقة:-

1- دراسة أبوحنيفة يوسف جالم [1]

مشكلة الدراسة :-

الصناعات التحويلية لها عائدات مجزية على مستوى الإقتصاد الكلي وفي الناتج المحلي الإجمالي وفي كثير من الدول بينما نجد مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي السوداني ضئيلة جداً مما يستدعي البحث والدراسة لكافة السياسات والبرامج الخاصة بالصناعات التحويلية.

أهداف الدراسة :

- دراسة شاملة عن الصناعات التحويلية في السودان وأثرها في الإقتصاد القومي

- معرفة العوامل التي ساعدت على وجود هذه الصناعات والعوامل التي تساعد على تطوير هذه الصناعة

- تقديم المقترحات التي تساعد على تقديم الحلول المناسبة والممكنة للمشاكل والمعوقات التي تحد من تطور الصناعات التحويلية في السودان

- معرفة مساهمة الصناعات التحويلية في الإنتاج والتشغيل والتسويق والإيرادات وغيرها من المجالات التي لها علاقة بالأنشطة الصناعية المختلفة

- إظهار المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطور الصناعات التحويلية.

---

[1]- أبوحنيفة يوسف جالم ، العوامل المؤثره على تطور الصناعة التحويلية في السودان من عام 2001-2012م دراسة حالة شركة جياد لصناعة السيارات المحدودة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة إفريقيا العالمية 2015م

فرضيات الدراسة :

– الرسوم والضرائب التي تفرض على الصناعات التحويلية تلعب دور مؤثر في إعاقة تطور الصناعات التحويلية في السودان

– عدم توفر الألات والتكنولوجية اللازمة للصناعات التحويلية تؤثر سلباً على تطور هذا القطاع

– تمركز معظم المنشأة الصناعية في ولاية الخرطوم لها دور كبير في تطور الصناعة التحويلية في السودان.

النتائج:–

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

رغم المجهودات المبذولة لتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج إلا أن الرسوم والضرائب تمثل عقبة كبيرة أمام الصناعات المحلية وتحد من تشجيع الصناعات الوطنية

شح النقد الأجنبي أوجد فجوة في تمويل المواد الخام للصناعة كما أن الحظر الإقتصادي المفروض على السودان ساهم في تعطيل التطور الصناعي بشح الإسبيرات للمصانع وقلة الإستفادة من التكنولوجيا والتطور التقني في العالم.

التوصيات :–

تشجيع الإستثمار في مجال الصناعة بإعفاء أو تخفيض الرسوم بأشكالها سواء رسوم جمركية أو رسوم العبور والضرائب المفروضة على المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج فضلاً عن تسهيل الإجراءات لتشجيع المستثمرين الأجانب للدخول في مجال الصناعة.

وتطوير القطاع الزراعي بإعتباره المصدر الرئيسي للمواد الخام للصناعة التحويلية.

2- دراسة فريال بنت محمد الباجري[1]

مشكلة الدراسة:-

إن صناعة الحديد والصلب بالمملكة العربية السعودية تتركز في منطقة معينة دون غيرها من المناطق الأخرى مما يؤثر كثيراً على الكميات المنتجة من الحديد.

أهداف الدراسة :-

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص صناعة الحديد والصلب وعوامل توطنها ومن ثم دراسة تطور الإنتاج والتسويق.

الفرضيات :-

تركز صناعة الحديد والصلب في منطقة الجبيل تعد من أضخم الإستثمارات في المملكة العربية السعودية.

لا تحتاج المملكة العربية السعودية إلى مجمعات صناعية أخرى مماثلة في المستقبل القريب لتقطيتها حاجة السوق المحلية.

النتائج :-

هنالك زيادة كبيرة في إنتاج الحديد والصلب لمجمع الجبيل الصناعي.

يحتل إنتاج حديد التسليح والقضبان الحديدية الأخرى المركز الأول لمجمع الجبيل لصناعة الحديد الصلب.

---

[1] - فريال بنت محمد الباجري (صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية) جامعة الدمام البحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

التوصيات:-

ضرورة إنشاء عدة مصانع للحديد في عدة مناطق بالمملكة العربية السعودية.

التركيز علي زيادة الكميات المنتجة من الحديد للمساهمة في الإقتصاد القومي.

3- دراسة أمل محجوب حمد

مشكلة الدراسة :-

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الإستثمار والتمويل الذي يتم في هذا القطاع من خلال الإجابة على الإسئلة التالية :-

- ماهو أثر هذا الإستثمار على قطاع الصناعة وبالتالي على الإقتصاد السوداني؟
- ماهي مصادر تمويل الإستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية؟
- إلي أي مدى نجحت مؤسسات التمويل في توفير الأموال المطلوبة للإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية؟

أهداف الدراسة :-

- التعرف على أهداف وموجهات الإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة.
- التحقق من كفاءة وفعالية هذه الإستثمارات ومردودها على قطاع الصناعة وبالتالي على الإقتصاد السوداني .
- التعرف على معوقات الأداء في قطاع الصناعة التحويلية.
- التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في توفير الأموال اللازمة للإستثمار بقطاع الصناعة التحويلية.

فرضيات الدراسة :-

- الإستثمار الفعلي بقطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة يقل كثيراً عن الإستثمار المستهدف مما أدى إلى عدم تحقيق نتائج إقتصادية إيجابية بالقطاع.
- الإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلي رفع مساهمتها الناتج المحلي الإجمالي.
- الإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مؤجبة.
- الإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية له دور إيجابي في نمو صادرات الصناعة وتوسيع قاعدة صادراتها.

النتائج :-

- خلصت الدراسة إلى أن الصناعة في السودان عانت من مشكلات متعددة ومتراكمة كانت محصلتها النهائية ضحالة العمليات الصناعية وضعف القيمة المضافة للمنتجات الصناعية وبالتالي ضعف الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- كما خلصت الدراسة إلى أن التمويل ظل يشكل في أغلب الأوقات عقبة رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الصناعية وحدوث التنمية الصناعية المطلوبة.

التوصيات :-

- أوصت الدراسة بضرورة تعميق التصنيع وبالتالي زيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية إضافة إلى ضرورة توفير التمويل الذي يتناسب لإحتياجات القطاعات الفعلية، وكذلك ضرورة الإستفادة من نتائج المسح الصناعي الشامل في تكوين قاعدة معلوماتية

لتصحيح الإختلالات الهيكلية الحالية لقطاع الصناعة إنشاء المشروعات الصناعية المستقبلية.[1]

4- دراسة عثمان علي عثمان

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في إن قطاعات الصناعات الصغيرة في السودان على الرغم من أهميتها إلا أنه يواجه بالعديد من المشكلات التي تعترض مسيرة تطوره بالتالي مساهمته في دعم الإقتصاد السوداني وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- ماهو نطاق قطاع الصناعات الصغيرة في السودان؟
- ماهي أبرز المشكلات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة في السودان؟
- ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة في السودان؟
- هل يمثل التمويل بشقيه الرأسمالي والتشغيلي عاملاً أساسياً يعترض مسيرة تطور قطاع الصناعات الصغيرة في السودان؟

أهداف الدراسة :

- التعريف بمفهوم الصناعات الصغيرة.
- الوقوف على تجارب الصناعات الصغيرة في الدول الأخرى.
- إلغاء الضوء على الوضع الحالي للقطاع الصناعي في السودان.
- توضيح مدى الإرتباط بين نجاح المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الإقتصادية.

فرضيات الدراسة :

---

[1] - أمل محجوب حمد ، الأثار الإقتصادية للإستثمار ، والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مقدمة لنيل درجة الماجستير 2004م

- هنالك علاقة إيجابية بين قطاع الصناعات الصغيرة وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم الصناعات الصغيرة في التجارة الخارجية .
- يوفر قطاع الصناعات الصغيرة فرص للعمل وتقليل معدل البطالة في الإقتصاد السوداني.

النتائج :

- السياسات الصناعية في السودان أو الخطط لا تشجع نمو الصناعات الصغيرة والحرفية بتكز قوانين الإستثمار الصناعي على المنشاءات الكبيرة
- مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية غير كافية وضئيلة والنسبة المخصص لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية ضئيلة
- تعتمد الصناعات الصغيرة والحرف على الأيدي العاملة في حين إن الصناعات الصغيرة تكثف أكثر من إستعمال رأس المال [1]

4- دراسة المهدي إبراهيم :-

مشكلة الدراسة :-

ماهو دور العلاقات المكانية لمجمع صناعة الحديد والصلب بالتطور الحضري لمدينة مصراتة إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً؟ وهل ساهم مجمع الحديد والصلب في عملية التكامل الصناعي في هذه المدينة من خلال الترابطات الأمامية والخلفية لهذه الصناعة؟

[1] عثمان علي عثمان، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الإقتصاد السوداني خلال الفترة من عام 2000م- 2013م جامعة النيلين، مقدمة لنيل درجة الماجستير 2014م

أهداف الدراسة :-

بيان مدى مساهمة الحديد والصلب في تنوع القاعدة الإقتصادية في مدينة مصراتة.

بيان أهم مظاهر التطور الإقتصادي التي أحدثها مجمع صناعة الحديد والصلب على مدينة مصراتة.

الفرضيات :-

للعلاقات المكانية لصناعة الحديد والصلب دور كبير وأثار تنموية على مدينة مصراتة

يترتب على صناعة الحديد والصلب عندما تقام في مدينة أن توفر لها مقومات النجاح وخلق أنشطة صناعية وإقتصادية كثيرة.

يساهم مجمع صناعة الحديد والصلب بتغير نمط المجتمع بمدينة مصراتة من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج وبالتالي إتاحة الفرص الجديدة للعمل وحل مشكلة البطالة.

النتائج:-

إن لصناعة الحديد والصلب وتمركزها في مدينة مصراتة دور في قيام مجموعة من الصناعات المكملة لها والزيادة في توسيع المرافق الحيوية المساعدة كالموانئ والمواصلات الطاقة.

وتنشيط حركة النقل التجاري وتطوير نظم النقل كما تبين من خلال الدراسة مساهمة صناعة الحديد والصلب في إرتفاع مستوى المعيشة في هذه المدينة.

التوصيات :-

العمل علي خلق حلقة إتصال وتعاون وثيق مع باقي المؤسسات التي تتشابهة أوتختلف في مجال عمل هذه الشركة.

تمكين العاملين بالمجمع من زيارة المواقع الإنتاجية المختلفة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب للإطلاع علي تجربة الأخرين والأستفادة منها.

مواكبة كل ماهو حديث في صناعة الحديد والصلب من تقنيات وأليات ومنظومات.[1]

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تناولت الدراسات السابقة إنتاجية القطاع الصناعي لنماذج معينة كالصناعات التحويلية والحديد والصلب والسكر وغيرها

بينما تناولت الدراسة الحالية إنتاجية القطاع الصناعي ودورها في النمو الإقتصادي في السودان والمعوقات المترتبة عليه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والحلول التي يمكن أن تذهر وتطور القطاع الصناعي في السودان.

[1] - المهدي إبراهيم (العلاقات المكانية لمجمع صناعة الحديد والصلب بالتطور الحضري لمدينة مصراتة)جامعة زليتين رسالة ماجستير 2005م

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول:مفهوم الصناعة ومراحل تطورها وأهميتها الإقتصادية ومزاياها

المبحث الثاني: مقومات الصناعة والصناعة في دول العالم الثالث

المبحث الثالث: ملامح الإقتصاد السوداني

المبحث الأول

مفهوم الصناعة:

مقدمة :-

يعد التطور الصناعي معياراً لمستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي والحضاري للدول. ويمثل التقدم الصناعي عهداً جديداً في تاريخ البشرية، ويعود له الفضل في التحولات الإقتصادية والإجتماعية السريعة التي شهدتها أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدم والتي يشار إليها بالدول الصناعية حيث أدى التطور السريع في قوى الإنتاج في الميدان الصناعي إلى تحول هذه البلدان من بلدان متخلفة إقتصادياً إلى بلدان متقدمة ضمن مرحلة النظام الرأسمالي الصناعي. ويرتبط مفهوم الإقتصاد الصناعي بنشؤ وتطور الصناعة كقطاع متميز من قطاعات الإنتاج خلال مرحلة تاريخية طويلة نسبياً فمن المعلوم أن، الصناعات اليدوية الحرفية أخذت تستقر كفروع إنتاجية متخصصة ومتميزة عن الزراعة في المراحل الأولى من تطور التقسيم الإجتماعي للعمل والعلاقات التبادلية والصناعة تتميز بأن العمل البشري فيها ينصب مباشرة على موضوع العمل أو المواد الإنتاجية من أجل تحويلها إلى منتجات تشبع حاجات بشرية معينة. وبعبارة أخرى فإن الصناعة هي القطاع الذي تتفاعل في إيطاره عناصر الإنتاج لتكييف الموارد الطبيعية في ضؤ حاجات الإنسان إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أو إستهلاكية في حين أن الإنتاج الزراعي يتصل بالأرض ويعتمد على إستخدامها من أجل الحصول على المنتجات الزراعية متأثر إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية

والمناخية بحيث أن عمل المنتجين يتداخل مع تأثر هذه العوامل التي تمارس دورها بشكل مباشر في العملية الإنتاجية إلى جانب الإنسان .[1]

أ- مفهوم الصناعة في التاريخ الإقتصادي:

حيث يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج، ويستند هذا المفهوم على النشاط وإستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة. فقدا بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكنة المسيرة بإستعمال الطاقة المولدة مركزية الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي :

أولاً: جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعة تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة تخضع لإشراف موحد لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة أو لإستقبال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة.

ثانياً : يتبقى توحيد الإشراف علي الإنتاج لتقليل أصناف سلع معينه.

ثالثًا : يتبقى التخصص في الإنتاج.

وهكذا يتركز المفهوم التاريخي للصناعة بالدرجة الأولى على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الإقتصادية والأسلوب الجديد يتجسد في الأماكن المسيرة بالقوة الألية.

---

[1] - اوسكار لأنجه ، الإقتصاد السياسي ، الجزء الثاني،(1976م) عملية الإنتاج والنظم الإجتماعية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ص 59

ب- **المفهوم الإحصائي للصناعة :-**

وتتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشأت، والمنشأة هي وحدة إقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الإقتصادية.

المفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الإقتصادي للصناعة وهذا يمثل جوهر مفهوم للصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي أو ما يعرف إختصاراً (ISIC) وهكذا نجد إن المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشأت أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الإقتصادي أو نوع الصناعة.[1]

ج- **مفهوم الصناعة في النظرية الإقتصادية :-**

بموجب هذا المفهوم تتألف الصناعة من عدد من المنشأت التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع، وتتألف كل منشأة من وحدة إقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم بإتخاذ القرارات. ويكتف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية خاضعة إلى إجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتاب.

فقد عرفت الصناعة بأنها مجموعة من المنشأت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً. إلا إن الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائماً موجوداً، حيث إن كل المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أو لا تكون بدائل لبعضها. لذلك تعرض التعريف أعلاه إلى نقد مختلف من قبل الإقتصاديين وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي. إذ لا توجد

---

[1] - اوسكار لأنجه، المرجع السابق ، ص 60

صناعة ومنشأت تنتج سلعاً متجانسة بشكل مطلق، في حالة وجود منشأتين تنتجان سلعة واحدة ولو كانت بسيطة والطريقة الأفضل لتعريف الصناعة هي :

أنها مجموعة من المنتجين لسلع هي بدائل قريبة لبعضها ويجهزون مجموعة من المشترين.[1]

لذلك فقد عرف (Chamberlin) الصناعة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعاً من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانساً مطلقاً وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.

وعلى العموم من الصعوبة بمكان تعريف الصناعة بشكل دقيق وإن التعريف يعتمد على الغرض من إستخدامه في الصناعة.

وبشكل عام تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعاً صناعياً مثل مجموعات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ضمن فروع الصناعات الغذائية، ومن كافة الفروع الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاماً أو وحدة رئيسية ضمن الإقتصاد الوطني الذي يضم عدد من المنشأت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ومنها تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية، وهكذا يضم القطاع الصناعي ثلاثة – مجموعات رئيسية من النشاطات :-

1- مجموعة الصناعات الإستخراجية (Extracting industries) التي تتولي إستخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة ،معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها.

[1] - مدحت القرشي الإقتصاد الصناعي ، (2005م) ، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، ص 24

2- مجموعة الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries) التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة والمصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل إنتاج الفولاذ من خامات الحديد أو إنتاج النسيج من القطن أو الصوف.

3-مجموعة الصناعات الخدمية(Service Industries) التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كإدامة وتصليح المكائن والأجهزة والسلع المعمرة وإنتاج الطاقة الكهربائية .

والسلع الصناعية تتوزع إلى ثلاثة أنواع :-

أ- السلع الإنتاجية (Capital Goods) وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل المكائن والمعدات والأدوات الإنتاجية الأخرى .

ب-السلع الوسيطة (Intermediate Goods) وهي التي تدخل في إنتاج السلع النهائية كالأسمنت والفولاذ والحبيبات البلاستيكية والمواد الكيماوية الأساسية كالقطن والصوف.

ج- السلع الإستهلاكية (Consumer Goods) والتي يتم إستهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلكين مثل المنتجات الغذائية والملابس وأجهزة التلفزيون والثلاجات والأحذية وغيرها.[1]

مراحل تطور الصناعة:-

تعود نشأة وتطور الصناعة إلى فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها إلى المجتمع البدائي ثم بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة وقد مرت الصناعة في معرض تطورها بمراحل تاريخية نجملها في الأتي :

---

[1] - مدحت القرشي ، المرجع السابق ، ص 18

1-مرحلة الصناعة المنزلية :-

نشأت الصناعة بشكلها الأولى على هيئة نشاطات منزلية ضمن النظام الزراعي الريفي. وفقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة وخياطة الملابس والغزل والنسيج، فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل والطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل وللإنتاج وذلك إلى جانب عمله الأساسي في الزراعة.

وقد إتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي والوسائل البدائية في العمل وكان الهدف الأساسي لهذا النشاط هو تلبية إحتياجات العائلة من المنتجات الضرورية لإستدامة حياة أعضائها دون أن يخصص منه للسوق ويرجع الإمر لضالة حجم الإنتاج في تلك المرحلة. وقد إستمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطور المجتمع البدائي، وتحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لدخل بعض العوائل إلى عندما تحول إلى إنتاج مخصص للتبادل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير. وقد أحتفظ هذا النمط الإنتاجي مكانته في العديد من البلدان سواء النامية والمتقدمة بسبب طابعه التراثي والشخصي ودقة الصنع وجمال المظهر بالمقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة.[1]

1. مرحلة الحرفية :-

في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى إفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين وصناع كالحدادين والتجاريين والصاغة والخزفيين والنساجين وغيرهم وكان نشاطهم مخصصاً للسوق

[1] - مدحت القرشي ، المرجع السابق ، ص 19

وليس لإشباع حاجة العائلة فقط ويتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع المنتجات وعرضها للبيع في السوق دون الحاجة إلى توصية مسبقة وقد بقيت الحرفية حتى القرون الوسطى(القرون الإقطاعية) النمط الصناعي السائد ووصلت اعلي مستوياتها بفترة البناء ألورشي في الدول الأوربية وتعتبر الحرفية مرحلة مهمة في تطور الصناعة ويعود لها الفضل في تطور قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج التي مثلت اللبنات الضرورية لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة غير إن بعض الصناعات الحرفية وخاصة في مجالات الغزل والنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية تعد حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في كثير من الإخطار مثل الهند وباكستان ومصر وإيران.

2. مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير):-

وهي تهتم بأدنى شكل من إشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل والمنتج المقتدر باستخدام العمال الحرفين الآخرين مقابل أجور معينة لصنع المنتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية. وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المشغل مما يخلق جواً من المنافسة بين العاملين إلى جانب الإقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائط النقل إلا إن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الإرباح.

3. مرحلة المشغل الرأسمالي :-

وهي تضم الشكل الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل والقائم على أساس إستخدام الأجهزة شبه الألية وحيث هناك كثافة عالية للعمل مع وجود تقسيم فني للعمل. وقد إنتشرت المشاغل في الدول الأوربية إبتداءً من القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في إنجلترا في عام1780 م وأستمرت في بلدان أخرى حتي القرن التاسع عشر الميلادي.

ويرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج ويصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة ، وقد أسفر عن ذلك زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل السابقة ، ولاشك إن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعات الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.

4. مرحلة الصناعة الآلية:-

قامت هذه المرحلة على أساس إستخدام الآلات والمكائن بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات العلم والتكنولوجيا في الصناعة إلى إدخال أنواع جديدة من المكائن والآلات التي لم تكن موجودة سابقاً والتي تقوم على مصادر من الطاقة . تطورت بوتائر متزايدة بخارية وكهربائية وكهرومائية وحرارية وشمسية ونووية.

وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة وخاصة النسيجية وإنتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة.

وإذا تحولنا إلى مفهوم الصناعة (industry) فقد خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتاب.وعلى العموم هناك ثلاثة مفاهيم للصناعة أولهما المفهوم التاريخي وثانيهما المفهوم الاحصائى وثالثهما المفهوم النظري الاقتصادي وسوف نتناول هذه المفاهيم الثلاثة تباعاً.

الأهمية الاقتصادية للصناعة :-[1]

وبسبب هذه المزايا التي تتميز بها الصناعة عن القطاعات الإقتصادية الأخرى فإنها تلعب دوراً متميزاً في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية:-

1- إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبياً في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخري. ولهذا فان الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدل مرتفع للنمو الإقتصادي والدخل القومي. وكثيراً ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي، وكذلك بين تأخر وفقر الدول النامية وتركيزها علي الزراعة وإنتاج السلع الأولية. ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلي الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى وذلك لسبب قدرة القطاع المذكور علي إستيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا وإستخدام المكائن والمعدات المتطورة.

2- كما إن الدول النامية تلجأ إلي التصنيع باعتباره أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل وتخفيف وطأت البطالة ولا سيما إن معدلات نمو السكان في تلك البلدان تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة في العديد من هذه البلدان.

---

1 - عبد العزيز مصطفى عبدالكريم وآخرون ، التخطيط الصناعي ،طباعة ونشر وتوزيع مديرية دار الكتب ، شارع ابن الأثير الموصل ، ص 30

3- ومعلوم إن التطور الصناعي يسهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس علي معدلات الإنتاجية وإرتفاع مستويات الدخول وبالتالي مستويات المعيشة ، كما إن إرتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يساهم في إعادة توزيع الدخول وتقليل التفاوت فيما بينها.

4- إن التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الإستقرار في الإقتصاديات النامية ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول وفي معدلات التنمية المتحققة ولاسيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأولية . ويستند هذا الرأي على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى التقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي وذلك بسبب إنخفاض مرونات الطلب والعرض للمنتجات الأولية. ومعلوم إن الإعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى الدخول وبالتالي على معدلات التنمية.

5- إن نمو وتوسع الصناعة ، السريع نسبياً، لابد إن يؤدي إلي ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يعمل علي تعديل الهيكل الإقتصادي المشوه في معظم البلدان النامية ويحقق نوع من التوازن في الهيكل المذكور.[1]

6- إن القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية والمهمة في إقتصاد البلدان النامية ، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في التشغيل فان مهمة تطوير وإستغلال هذا القطاع الحيوي أمر في غاية الأهمية بالنسبة لهذه البلدان . ويعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير الزراعة ورفع مستوي الإنتاجية فيها، وذلك من خلال إستخدام المكائن والمعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات...الخ. ولذلك لئيمكن تصور تطور الزراعة

[1] - عبد العزيز مصطفى عبدالكريم وآخرون ،المرجع السابق ، ص 31

بدون التصنيع كما لايمكن توسع وتطور صناعي بدون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية.

7- كما إن القطاع الصناعي يمكن إن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من إستيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل إيجابي علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. وقد كانت إعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جداً كمبرر في حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستيراد. كما إن التصنيع من شأنه إن يوفر قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني والقابلية علي التكيف علي العكس من حالة الاعتماد علي عدد محدوداً جداً من السلع الأولية التصديرية.

8- إضافة علي ما تقدم فان التصنيع يساعد علي تحسن نسب (معدلات) التبادل التجاري، حيث إن أسعار السلع المصنعة أعلي من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلي زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني وبالتالي يزيد من مستوي الرفاهية. وأخيراً فان التصنيع يلعب دوراً ايجابياً في التطور الحضاري للبلد ويعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي ، وبالتالي يقوي العزة القومية للبلد.[1]

مزايا الصناعة :-

1. يتميز النشاط الصناعي بإرتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى كما إن متوسط الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي. إضافة إلي ذلك فان إستخدام التكنولوجيا

[1] - دكتور توفيق زكريا ، أسس الإقتصاد الصناعي ،

الحديثة يؤدي إلي رفع مستوي المهارة وإرتفاع مستوي التنظيم والإدارة مما يؤدي إلي إنتقال هذا التحسن التكنولوجي إلي القطاع الأولي (الزراعة والإستخراج) مما يساهم في رفع مستوي الإنتاجية في هذا الأخير.

2. إن وفورات الحجم (Economies of Scale) أو ما يعرف بإقتصاديات الحجم تنطبق علي الصناعة أكثر مما تنطبق علي القطاعات الأخرى الأمر الذى يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.
3. تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاخري بعلاقات تشابكية ضمنية ومع القطاعات الأخري مما يجعلها محفزة علي النمو التراكمي ويمكن للتشابكات إن تكون خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام إستثمارات في إنتاج القطن والغزل والإصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة ، أو إن تكون هذه التشابكات أمامية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس الجاهزة .أي أن الصناعة لها القدرة على خلق مايعرف بالتكامل الخلفي والأمامي.
4. تتميز الصناعة في إمكانياتها علي إستيعاب الأيدي العاملة وخصوصاً الصناعات كثيفة العمل.[1]

[1] مدحت القرشي ، مرجع سابق ،ص37

المبحث الثاني

مقومات الصناعة:-

لكي تقوم الصناعة لأبداء من توفر عدد من المقومات:

1/ رأس المال :

تحتاج الصناعة في نشأتها وتطورها إلى رأس المال سواء للمواد الخام والنصف مصنعة التي يعتمد عليها أو الحصول على المكائن والالآت والمعدات اللازمة لإنجاز العملية الصناعية على الرغم من إمكانية وسهولة إنتقال رأس المال من دولة إلى أخرى . إلإ إنه قد يكون من الأسباب والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف كما تستخدم كميات ضخمة من النقود وكميات من العمالة وكل ذلك يستدعى توفر رأس المال.[1]

2/ المواد الخام

إن جوهرالصناعة كنشاط إقتصادي هو تغير شكل أوحالة المادة بما يساعد على خلق أو زيادة منفعتها للإنسان أي قدرتها على إشباع الحاجات الإنسانية. وهي إحدى المقومات الأساسية للصناعة وتحديد التكلفة الصناعية فإنها تلعب دوراً هاماً في موقعها.

وتنقسم هذه المواد إلى:-

أ- مواد خام نباتية مثل الأخشاب والقطن والمطاط وقصب السكر والقمح وغيرها

[1] - دكتور علي محمد تقي وآخرون ، الإقتصاد الصناعي ، 1979م ، ص 34-42

ب- مواد خام حيوانية مثل الجلود والأصواف والألبان واللحوم وغيرها

ت- مواد خام معدنية مثل الحديد والنحاس وغيرها من المعادن

3/ القوى المحركة

تعد العمود الفقري بالصناعة خاصة الفحم ، النفط ،الطاقة المائية تخلف الصناعات من حيث إستهلاكها لمواد الطاقة وكذلك مدى إرتباطها بمناطق هذه مثل الفحم تركز حوله مصانع الحديد والصلب في أوربا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله على العكس من النفط الذي يمكن نقله بسهولة فلذلك لن يؤثر توزيع مناطق الصناعة .

4/ الأيدي العاملة:-

لأخلاف إن الإيدي العاملة من أهم مقومات الصناعة ولكن ذلك لايعني فقط وفرة الأيدي العاملة ولكن أيضاً نوعيتها ، وأن تكون لها مواصفات وقدرات ومهارات معينة تتفق وطبيعة الصناعة من ناحية وكذلك الأسلوب التقني المستخدم من ناحية أخرى . ومن أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في توفرها من الناحية العملية ومن حيث المهارة الفنية.

5/ الأسواق:-

إن الغرض النهائي من قيام الصناعة هو إنتاج السلع الصناعية التي يطلبها الأفراد لإشباع حاجاتهم من ناحية إنتاج السلع التي تستخدمها في إنتاج السلع التي يطلبها الأفراد لإشباع حاجاتهم من ناحية أخرى. كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الإستهلاكية لسكان البلد

الموجودة فيها ثم لحاجة الأسواق المجاورة والبعيدة ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لإبداء من تصريف هذا الانتاج إذا لإبداء من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين ومراعاة الأذواق بنجاح عملية التسويق.

6/ وسائل النقل والموأصلات:-

إن عملية إنتاج السلع لايكون لها قيمة إقتصادية إلا بعد إيصال هذه السلع المادية إلى الأسواق. وتطور الصناعة لايستلزم ضرورة توفير خدمات النقل الجيدة ليس فقط من آجل المواد الخام والطاقة والسلع الصناعية تامة الصنع ، ولكن كذلك لنقل القوى العاملة من مواقع سكانها إلى مواقع المصنع والعكس وكل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبياً من اهم مقومات الصناعة. تعتمد الصناعة ألحديثه اعتماداً كبيراً علي توفر وسائل النقل وسرعتها ورخص تكاليفها لكي تتمكن من الحصول علي الخدمات والوقود وأيضا لتصريف الإنتاج مما يعمل علي تخفيض تكاليف النقل. [1]

المشاكل التي رافقت النهضة في دول العالم الثالث(التكاليف الصناعية):-

رافقت تجربة التصنيع في العديد من البلدان النامية خلال الخمسينيات والستينيات العديد من المشكلات والمعوقات التي إنعكست على وضع الصناع في هذه البلدان وعلى النتائج العامة المترتبة على هذه التجربة. وقد إستخدمت العديد من هذه البلدان إستراتيجية التصنيع المعوضة عن الإستيراد من خلال الحماية والمحفزات المالية لتشجيع قيام المنشآت الصناعية التي تقوم بإنتاج المنتجات التي كانت سابقاً ترد إلي هذه البلدان عن طريق الإستيراد وقد أستخدمت هذه

[1] - دكتور فتيحي الحسيني خليل ، الموازين الإقتصادية ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم" 1165" ص 44

الصناعات في غالب الأحيان نفس التكنولوجيا المستخدمة في الدول الصناعية والتي قد لا تكون ملائمة للبلدان النامية. وتم تشجيع التصنيع في المدن علي حساب تطوير القطاع الزراعي وكذلك علي حساب الصناعات الصغيرة التقليدية التي كانت قائمة آنذاك.

وهكذا فقد إستطاعت العديد من البلدان إقامة العديد من الصناعات المختلفة وتم تحقيق زيادات لأبأس لها في معدلات النمو في الدخل القومي وكذلك في الناتج الصناعي. إلا إن هذه البلدان سرعان ما أدركت بأنها لم تفلح في تحقيق العديد من الأهداف التنموية (الإقتصادية والإجتماعية) والتي كانت تأمل تحقيقها من خلال عملية التصنيع ونستعرض في أدناه السلبيات والإخفاقات التي رافقت عملية التصنيع والتي أثرت سلباً علي تحقيق الأهداف المرجوه من التصنيع.

– إن العديد من تجارب التصنيع في الدول النامية لم تفلح في إستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة والناجمة عن المعدلات المرتفعة لنمو السكان من جهة وعن نمط التصنيع المتبع من جهة أخرى، الذي لم يؤدى إلى توسيع فرص العمل بالمعدلات المطلوبة . لذلك لآن التصنيع ركز علي الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية بشكل رئيسي الأمر الذي لم يؤدي إلي خلق الروابط الأمامية والخلفية الكافية وبالتالي لم يفلح في توسيع القطاع الصناعي وتنوعه . هذا من جهة أخرى إن نمط التكنولوجيا المستخدمة والذي يتسم بإرتفاع الكثافة الرأسمالية ، كان سؤالاً عن عدم توسع فرص العمل بالقدر المطلوب. ولهذا فان عملية التصنيع في معظم الحالات لم تنجح في تخفيف مشكلة البطالة المتزايدة في الدول النامية.

– وبسبب ما تقدم فان عملية التصنيع لم تنجح في مواجهة مشكلة الفقر والحد منها كما كان متوقعاً وذلك بسبب الإرتباط القائم بين البطالة والفقر.[1]

– وبسبب حجم صغر السوق فان الإنتاج الصناعي لم يتوسع بالقدر المطلوب ليجني ثمار وفورات الحجم ويعود سبب محدودية السوق إلى نمط الطلب القائم الذي يعكس توزيع الدخل في البلدان النامية.

كما إن الإنتاج الصناعي قائم على أساس إشباع السوق الداخلي ولم يتوجه إلي الأسواق الخارجية. وبسبب إنخفاض مستوي الدخول لدى الفئات الفقيرة الواسعة فان إحتياجاتها من السلع لم تنعكس على تركيب الطلب الفعال وبالتالي الإنتاج. إما نمط الإستهلاك لدي الفئات ذات الدخول العالية فقد تأثر بدرجة كبيرة بأذواق وتفضيل المستهلكين في الدول الصناعية ، ولهذا فان نمط الإنتاج أعتمد بشكل مكثف على المستوردات من مواد خام ومكائن وتكنولوجيا، كما حدد بدوره نوع التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتي لم تكن، بطبيعة الحال ملائمة للموارد الإقتصادية المتاحة في هذه البلدان.

وبسبب ما ذكر أعلاه فان نمط التصنيع المذكور لم يفلح في إحداث التغير المطلوب في الهيكل الإقتصادي المشوه، إي إن الصناعة لم تحقق إرتفاعاً كبيراً في حصتها في الناتج القومي الإجمالي، كما أنها لم تحقق التوازن المطلوب في بنية القطاع الصناعي ذاته.

ونظراً لإعتماد التصنيع علي التكنولوجيا المستوردة وكذلك المكائن والمعدات والسلع الوسيطة فان عملية التصنيع هذه لم تفلح في تحسين وضع ميزان المدفوعات ولم تحل مشكلة الشح في النقد

[1] - مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص 41

الأجنبي ، كما إن نمط التصنيع المذكور لم يعالج مشكلة التبعية الاقتصادية التي كانت تأمل البلدان النامية في التخلص منها خلال عملية التصنيع.

إضافة إلى ذلك فان ضعف الترابط فيما بين الفروع الصناعية المختلفة وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، قد أدى إلى عدم قدرة الصناعة علي رفع معدلات الإنتاجية في القطاعات الإقتصادية المذكورة، ولم تفلح في توسيع حجم السوق المحلية.

ومن جهة أخرى فإن نمط التصنيع السائد في العديد من البلدان النامية، والذي يركز على الصناعات الإستهلاكية البسيطة لم يساعد على حشد المدخرات الكافية والتي يمكن توجيهاً نحو الإستثمار الصناعي، كما لم يؤدي إلي المستويات المطلوبة من المهارات والقدرات الفنية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع.[1]

[1] - مدحت القرشي ، مرجع سابق ،ص 42

المبحث الثالث

ملامح الإقتصاد السوداني :

لقد أهتم كثير من الإقتصادين بإبراز الملامح التي تميز إقتصاديات الدول النامية ومنهم

الإقتصادي ليبنشتاين الذي صنف هذه الملامح لعدة مجموعات منها إقتصادية وديموغرافية وثقافية وسياسية وتقنية وأخرى. فملامح إقتصاد السودان تشبه إلي حد كبير ملامح إقتصاديات الدول النامية والتي تشتمل علي الأتي:-

الملامح الإقتصادية ممثلة في:[1]

أ- إنخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة لضعف هيكل الإقتصاد وصغر حجم إنتاج قطاعات الإقتصاد. وذلك بسبب قلة رأس المال المادي ونقص الأيدي العاملة الماهرة وغيرها من عوامل الإنتاج الأخرى التي تؤثر علي الإنتاج والإنتاجية.

ب-إنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي، والذي يعتمد علي حجم الدخل القومي وعدد السكان.

ت-يعتمد إقتصاد السودان بشكل أساسي علي قطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيس لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم إفراد المجتمع ، وبالتالي هو المحرك الرئيس لعملية تراكم رأس المال والإدخار والدافع للإستثمار والتنمية . بالإضافة إلي ذلك يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة.

---

[1] - قسوم خيري ،إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان، حقائق الماضي ورؤى المستقبل 2005م الخرطوم : دار جامعةالخرطوم للنشر، 2006م ، ص 3-4

ث-يعمل معظم سكان السودان بالزراعة وتوارثها الأبناء عن الإباء والآباء عن الأجداد ، مما أدى هذا السلم إلي عدم تطور القطاعات الإقتصادية الأخرى، فضلاً عن تفشي البطالة المقنعة في قطاع الزراعة متسببة في إنخفاض الإنتاج والإنتاجية.

ج- يساهم القطاع التقليدي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل هذا القطاع يقوم بدور مهم في إقتصاد السودان رغم من أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً كبيراً وانتشاراً لطرق الإستثمار الحديث وخاصة في مجالات الطرق والخدمات العامة والمواصلات والإتصالات والبناء والتشييد ومجال الإنتاج للتصدير.

ح- صغر حجم ما يدخره الفرد نظراً إلى قلة دخله من جانب، وإنفاق معظم دخله على شراء السلع الضرورية وهذا يجعل حجم المدخرات قليلة للقاية لا يساعد على توسع الإستثمار.

خ- معظم صادرات الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة تعتمد على قطاع الزراعة وبعض الموارد الطبيعية وتصدر في شكل مواد أولية وذلك بسبب ضعف مساهمة قطاع الصناعة في عملية التصنيع، مما يفقد الإقتصاد مصدراً مهماً من مصادر توليد القيمة المضافة.

د- يعتمد إقتصاد السودان بدرجة كبيرة على الواردات لمقابلة إحتياجات المواطنين من السلع الإستهلاكية ومتطلبات مشروعات التنمية، فلقد أشارت الإحصائيات بأن نسبة السلع الإستهلاكية تشكل أكثر من نصف حجم الواردات، ولكن بدأت تتناقص في السنوات الأخيرة وخاصة بعد بداية الألفية الثالثة نتيجة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد.

الملامح السكانية (الديموغرافية):[1]

تتميز معظم الدول النامية بما فيها السودان بخصائص ديموغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة ويمكن إيجازها في الأتي :

1- إرتفاع معدلات الخصوبة والذي يؤدي إلى إرتفاع المواليد ومن ثم زيادة معدلات نمو السكان.

2- إرتفاع نسبة الوفيات بسبب عدم توفر الرعاية الصحية الأولية والوقائية بقدر ملائم وعدم الإهتمام بالخدمات الطبية للأمومة والطفولة.

الملامح الثقافية ممثلة في :

أ- قلة مؤسسات التعليم والمعلمين وإنخفاض نوعيتها وجودتها مما يحد من فرص التعليم وتوفير العمالة الماهرة.

ب-إرتفاع نسبة الأمية خاصة في الريف.

ت-إنتشار أساليب تخديم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة. ينقسم المجتمع إلى طبقتين :

- طبقة دنيا محرومة من كثيرون متطلبات الحياة الضرورية
- طبقة عليا ذات نفوذ واسع ورفاهية عالية، هذا يعني عدم وجود طبقة وسطه في مجتمع السودان.

الملامح السياسية :

[1] - قسوم خيري ، المرجع السابق ، ص 5

هنالك عدد من الملامح السياسية في إقتصاد السودان والتي تتسبب في عدم الإستقرار السياسي منها على سبيل المثال:

أ- عدم نضوج أساليب الحكم الرشيد.

ب-عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية المختلفة.

ت-إنتشار ظاهرة الإنقلابات العسكرية المتعاقبة ، والتي لم تترك مجالاً أتطور الديمقراطية من ثم إستقرار الأحوال السياسية وهي عامل مهم لخلق بيئة إقتصادية ملائمة لأغراض نمو الاقتصاد.

الملامح التقنية ممثلة في:

أ- يسود إستخدام التقنية التقليدية في إنتاج كثير من السلع والخدمات، هذا النوع من الأساليب الإنتاجية ليساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ب-تفتقر معظم الدول النامية بما فيها السودان لوسائل وبرامج التدريب الضرورية الكافية التي تساعد على رفع كفاءة الأفراد الإنتاجية.

ت-ضعف إنتاجية أفراد قوى العمل وذلك بسبب إنخفاض نوعي التعليم والتقنية المستخدمة.

ث-قلة الإبداعات والإبتكارات بسبب قلة الإنفاق على أعمال البحث والتطوير.

في الختام نلخص إن هذه الملامح لإقتصاد السودان توضح ضعف هيكل إقتصاده مقارنة مع هياكل إقتصاديات الدول المتقدمة. وجهود السودان لتحقيق تنمية إقتصادية فاعلة من ثم نمو إقتصادي مستدام، يجب أن تأخذ في الحسبان هذه الملامح العامة لإقتصاده، لتكون محوراً رئيسياً لتحديد الموارد المتاحة بأنواعها وكمياتها المختلفة، وإبراز جوانب الضعف والأختناقات والتحديات التي تعترض مسار إقتصاد السودان .[1]

[1] - عثمان أبراهيم السيد، الإقتصاد السوداني ، (2005م) ، الخرطوم: دارجامعة القران الكريم للنشر ، ، ص 20

تجربة السودان الصناعية (الخطط الصناعية):

عند نيل السودان لإستقلاله عام 1956م لم تكن مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج القومي تزيد عن 1%. وكان القطر يعتمد كلياً على الناتج الزراعي إذ بلغت مساهمة القطاع الزراعي 51% ولم تتعدي الصناعات القائمة آنذاك معاصر الزيوت وصناعة الصابون والحلويات الشعبية وورش الصيانة وهي الصناعات التي تولاها القطاع الخاص نتيجة الحاجة لها أيام الحرب العالمية الثانية. ومن الصناعات الكبيرة القائمة صناعة الأسمنت الذي تولته إحدى الشركات الإنجليزية بالأشتراك مع بعض المستثمرين السودانيين بإنشاء شركة بورتلاند عطبرة عام 1947م برأسمال قدره 1.2مليون جنية وقد بداء إنتاجه عام 1949م. وكان إنتاجه يكفي حاجة البلاد العمرانية في ذاك الحين.

وبإستقلال السودان إتجهت الحكومة الوطنية نحو تشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي وذلك بإصدارها لأول قانون ينظم ويشجع الإستثمار في القطاع الصناعي وهو قانون الميزات الممنوحة عام 1956م ويعد هذا بداية تقنين الإستثمار في قطاع الصناعة في ظل الحكم الوطني.

وتحت ظل هذا القانون الذي منح العديد من الإمتيازات والإعفاءات تشجيعاً لرأس المال الوطني للدخول والإستثمار في الصناعة، فقد بداء رأس المال الخاص الإستثمار في الصناعة خاصة الصناعات الصغيرة لقلة رأسمالها المستثمر خوفاً من المخاطر من الإستثمار برأسمال كبير ولقلة الأيدي العاملة المستوعبة في هذا النوع من الصناعات ولتوفر الخامات المحلية التي تعتبر مواد أولية لمثل هذه الصناعات ولقلة الأيدي المدربة والمؤهلة في ذلك الحين .

وأنحصرت الصناعات في بداية الأمر على قطاع عصر الزيوت خاصة معاصر السمسم والصناعات الغذائية بأنواعها المختلفة وصناعة الصابون الذي كانت تستورد له الشحوم من الخارج. كما شملت الصناعات قطاع الورش الميكانيكية لتصنيع الحديد والأخشاب.

وتلت قانون الميزات الممنوحة لسنة 1956م بعض قوانين الإستثمار التي تم تعديلها حسب متطلبات كل مرحلة وذلك لجذب رأس المال المحلي والأجنبي وتشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي وكانت البداية هي دخول بعض التجار وأصحاب الحرف الصغيرة للإستثمار في بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تسد حاجة الإستهلاك المحلي.[1]

وظل القطاع الخاص هو الرائد في هذا المجال حتى أوائل الستينات حيث أدى دخول الحكومة في الصناعات حمايةً لها وتطويراً ودفعاً لها وذلك بالدخول في صناعات لم يجرؤ القطاع الخاص ولوجها كصناعة التعليب والسكر وصباغة الجلود بإحجام كبيرة وطاقات أوسع. وكانت الحكومة قد أنشأت وحدة تتبع لوزارة التجارة تولت الإشراف على القطاع الصناعي الخاص إلى إن تحولت هذه الوحدة لتكون نواة لوزارة الصناعة التي أنشأت عام 1966م لتتولى الإشراف ورعاية الصناعات القائمة والتي ستقوم في القطاع الخاص وفي العام الثاني: رأى مجلس الوزراء إنشاء هيئة تتولي مسؤولية الإشراف وإدارة مصانع القطاع العام القائمة والتي ستنشاء مستقبلاً على تتمتع بحرية ومرونة كافية تمكنها من مرونة الحركة وإتخاذ القرار بعيداً عن الروتين الحكومي. [2]

---

[1] - يوسف جمعة طه واخرون ، مطبوعات بنك فيصل الإسلامي السوداني ، (1998م) ، إعداد مركز البحوث والإحصاء ، ص 15

[2] - يوسف طه جمعة واخرون ، المرجع السابق ، ص 16

الخطط الصناعية:

الخطة الخماسية الثانية 2012 – 2016م

الهدف الإستراتيجي لوزارة الصناعة:

إستنهاض القطاع الصناعي وتنويع وتطوير المنتجات الصناعية كماً ونوعاً لإحداث نهضة صناعية شاملة تحقق الأكتفاء الذاتي من السلع وتدعم صادرات البلاد وتوفر فرص للعمالة المحلية.

الأهداف العامة:

1. زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
2. زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات غير البترولية.
3. زيادة الإنتاج بغرض إحلال الواردات بتنافسية عالية خاصة في سلع البرنامج الثلاثي
4. تأهيل و تحديث الطاقات الصناعية العاطلة و تطوير الكفاية الإنتاجية
5. توجيه الإستثمار الصناعي حسب الميزات النسبية و القدرات الإنتاجية والتسويقية
6. تشجيع الصناعة التحويلية لتحقيق القيمة المضافة مع الإلتزام بالمعايير و المواصفات العالمية
7. تقوية القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية
8. السعي لإنشاء القطاعات الصناعية الإقتصادية وذيادة لإنتاج سلع وفق معايير عالية الجودة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

الوسائل والسياسات لتحقيق الأهداف:

1. السعي لتوفير المدخلين للمنتجات المحلية بأفضل التسهيلات الممكنة من الدولة.
2. السعي لمعالجة أي تشوهات في السياسات النقدية والمالية لدفع الإنتاج الصناعي .
3. إستقطاب التمويل للقطاع الصناعي من المصادر الداخلية والخارجية بأسرع وأيسر الطرق الممكنة.
4. تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية وفق ضوابط الإتفاقيات الإقليمية والدولية.
5. الإستفادة من الإتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف في مجالات الإستثمار والتدريب.
6. العمل على إنشاء وتقوية البنيات التحتية اللازمة لتطوير الإنتاج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة
7. العمل على حل المشاكل والمعوقات للمنتجات الصناعية بهدف ترقية وتطوير الصادرات مع الجهات ذات الصلة.
8. تشجيع وتحفيز القطاع الصناعي وتمكين القطاع الخاص من خلق قنوات تواصل مع القطاع الحكومي بهدف تذليل العقبات وتوفير البيئة الملائمة للإنتاج.

تطوير القطاع الصناعي

أولاً: التدريب

يهدف برنامج التدريب إلى رفع كفاءة العاملين بالقطاع الصناعي بغرض تحسين جودة المنتجات الصناعية للصادر وتقليل فاقد الإنتاج وتقليل التكلفة الصناعية والتدريب على صيانة الماكينات وتصنيع قطع الغيار ومعالجة المشكلات البئية بالمصانع. والإهتمام بمراكز التدريب المهني ومعاهد رفع مستويات الحرفيين.

ثانيا: برنامج التدريب :-

1- تدريب فى تحسين جودة المنتج.

2- تقليل فاقد الانتاج.

3- الصيانة وتوفير قطع الغيار.

4- الجودة الشاملة والإدارة.[1]

ثالثاً: الوسائل للتدريب:-

1- التعاقد مع شركات وبيوت خبرة للتدريب.

2- إستقدام خبراء أجانب فى التخصصات المذكوره أعلاه.

3- الإستفادة من الخبراء المحليين.

رابعاً: خطة التدريب :-

1- يتم التدريب قطاعياً

2- يقسم التدريب في كل عام لقطاعين فقط.

3- يتم التدريب حسب المؤهلات العلمية للعامليين.

العدد المستهدف للتدريب:-

يتم التدريب فى مختلف التخصصات والمستويات لعدد لا يقل عن 60.000 فرد من العاملين بالقطاع الصناعي.

التكلفة التقديرية للتدريب فى حدود 300.000.000 جنيه

مشاكل وعقبات تجربة الصناعة في السودان:-

[1] - تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

واجهت مسيرة التنمية الصناعية في البلاد خلال الأعوام الماضية العديد من المشاكل والمعوقات ويمكن تلخيصها في الآتي:-

1- التمويل:[1]

ظل شح التمويل الوطني يمثل أهم معوقات النمو الصناعي بالبلاد، بالرغم من التحسن النسبي الذي حققه أداء كثير من الصناعات التحويلية خلال الفترة 1992-2000م ، وأصبح من الضروري إتباع سياسات جديدة تمكن من حل مشكلة التمويل للقطاع الصناعي الضرائب. عدم توجيه مؤسسات التمويل لتوفير الخدمات المالية والمصرفية الكاملة لمنشأت ومشروعات القطاع الصناعي وقيام محافظ التمويل المتخصصة وذلك لتوفير مدخلات الإنتاج الصناعي من المنتجات الزراعية والمحلية الأخرى وإتخاذ الإجراءات والتدابير في المجالات الإنتاجية والتمويلية والتسويقية والتأمين على حرية التعامل بالنقد الأجنبي عبر القنوات المصرفية لضمان دخول مدخلات الإنتاج المستوردة للمنشإت الصناعية، وضرورة أن يلعب بنك السودان دوره في إزالة كل المعوقات الأخرى التي تعتبر ذات إرتباط وثيق بعمليات تمويل القطاع الصناعي.

2-الضرائب :[2]

في ظل العولمة والسوق المفتوح للتجارة العالمية وتوقع دخول السودان في إتفاقيات منظمة التجارة الدولية (WTO) وتوقيعه لإتفاقية السوق المشتركة لدول شرق ووسط إفريقيا (الكوميسا) وموافقته على الإنضمام لإتفاقية السوق العربية الكبرى التي تتطلب حرية إنسياب التجارة بين

[1] - تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

[2] تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

الدول الأعضاء دون فرض رسوم على التجارة فيما بينها وصولاً لتعريفة موحدة مشتركة، كان لأبد من تهيئة المناخ للصناعات المحلية لتقوية قدرتها التنافسية من خلال إزالة كل القيود المتعلقة بالضرائب والتي بدأت بمرحلة الإصلاح الضريبي في عام 1996م للضرائب غير المباشرة ومن أمثلة ذلك:-

أ) تخفيض فئة رسوم الوارد من 7 فئات إلى 5 فئات، كحد ادني 6% وحد اعلي 40%.وتجدر الإشارة إلى إن نسبة مقدرة من الواردات ظلت خاضعة للإعفاء من رسوم الواردات وتتمثل في واردات المشروعات الإستثمارية ومدخلات الإنتاج والواردات بموجب الإتفاقيات وأخيراً فرضت ضريبة القيمة المضافة على تلك الواردات.

ب) شمل الإصلاح تقليص الفارق بين سعر الدولار الجمركي وسعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار.

ج) كذلك شمل الإصلاح إلغاء أي ضرائب أو رسوم خارج التعريفة الجمركية (مثل ضريبة الدفاع – ضريبة الخدمات).

د) إزالة فروق الأسعار على البترول والأسمنت وإدراجها كرسوم إنتاج بفئات تراعي حجم العائد المطلوب لكل سلعة والأسعار النهائية للمستهلك بهدف زيادة فئة الضريبة كما يتضمن ذلك إلغاء رسوم الإنتاج على سبعة سلع من ذات الفئات العالية للتعريفة (أعلى من 10%) وهى السجائر، الأسمنت، المياه الغازية، البوهيات، البترول و السكر.

كما تم فرض نفس الضريبة على نظيرها من السلع المستوردة ضماناً للحماية لها. أختتم الإصلاح الضريبي في الضرائب غير المباشرة بإدخال ضريبة القيمة المضافة لمعالجة الآثار السالبة لتعدد إزدواجية الضرائب. وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات التي هدفت للإرتقاء

بالصناعة المحلية وزيادة الإنتاج والإنتاجية إلا أن هنالك بعض المشاكل المتعلقة بالضرائب المباشرة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

1/ اللجوء إلى التقدير الجزافي للضرائب المباشرة وعدم التقيد بالميزانيات والحسابات الختامية المراجعة بواسطة المراجعين القانونيين.

2/ تطبيق الفئات الضريبية على القطاع الصناعي مثل القطاع التجاري رغم الفارق الزمني والمخاطر الموجودة في القطاع الصناعي.

3/ إرتفاع النسبة المحدودة لضريبة أرباح الأعمال والتي كانت تصل أحياناً إلى 35% مما إنعكس على تحجيم النشاط الصناعي أو توقفه.

4/ تحصيل ضريبة القيمة المضافة مقدماً عند وصول المدخلات الصناعية وهذا يشكل عبئاً إضافياً على المنتجات الصناعية وقد تضطر المصانع إلى الإستدانة.

5/ فرض ضريبة القيمة المضافة على قطاعات كانت معفية من أي رسوم أو ضرائب كقطاع المنسوجات.

6/ سياسات الإصلاح الضريبي كانت تهدف إلى إستبدال كافة الضرائب بضريبة القيمة المضافة ووعدت وزارة المالية بالإلغاء التدريجي لرسوم الإنتاج على خمسة سلع صناعية (السجائر، الاسمنت، المياه الغازية، البوهيات والسكر)، إلا أن الواقع جاء خلاف ذلك ففي ميزانية 2001م زادت فئة رسوم الإنتاج على المياه الغازية من 7% إلى 10%، وفى ميزانية عام 2002م زادت على السكر من 10% إلى 14%.

3/**الجمارك.** [1]

أهم المشاكل المتعلقة بالجمارك تتمثل في:-

1/عدم الإعتراف بالأسعار المقدمة في الفواتير بالنسبة للواردات الصناعية واللجوء للتقييم الجزافي.

2/تدخل الجمارك في الأمور الفنية المتعلقة بالمواد الخام المستوردة والمعفية من الجمارك وإعتبارها سلع تجارية وفرض رسوم جمركية عليها.

3/إعتراض إدارة الجمارك على تطبيق الإمتيازات على بعض المواد والتي منحت بنص قانون الإستثمار.

4/ دخول السلع المهربة والمنافسة للإنتاج الصناعي والوطني.

4- <u>الجنايات المصطلحية والولاية:</u>

تعانى الصناعة الوطنية من فرض جنايات أخرى عدة من المصالح والولايات المختلفة مثل صندوق دعم الطلاب، دمغة الجريح، دعم الشرطة، العوائد، رسوم الموانئ، الطرق، رسوم المجارى والمياه العالية وغيرها، ودعم كثير من الجهات الأخرى، وذلك بفرض رسوم على المنتجات الصناعية، هذه الرسوم والضرائب والجنايات تؤدى لرفع تكلفة الإنتاج الصناعي وإضعاف قدرته التنافسية مع المستورد.[2]

[1] - تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

[2] - تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

5- المشتريات الحكومية وشبه الحكومية:

درجت جهات حكومية وشبه حكومية عديدة على إستيراد مشترياتها من الخارج على إعتباراً عدم كفاءة وكفاية الإنتاج المحلى. إلا أنه وبقليل من الجهد والتنسيق يمكن الإستغناء عن عمليات إستيراد السلع والمنتجات الصناعية من الخارج لتصبح كل المشتريات الحكومية وشبه الحكومية من الإنتاج الوطني.

ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:-

1/ المشتريات الحكومية المختلفة من الأقمشة والتريكو والأحذية والخيام والجوارب والشاش الطبي والمطبوعات والكرتون والكراسات وغيرها. يمكن للمصانع المحلية الإيفاء وفى الوقت المناسب وبالمواصفات والجودة المطلوبة، وذلك بإتخاذ بعض الإجراءات والضوابط حيث يمكن تخصيص جزء من تلك المشتريات للمصانع الوطنية بدلاً من شرائها من الخارج . تجدر الإشارة إلى أن مشتريات القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى تقدر بحوالي (8) مليار دينار سنوياً. ولاشك إن توجيه جزء من هذا المبلغ للشراء من الصناعة الوطنية ينعش هذه الصناعات ويصب في دورة الإنتاج فتنعش كثير من الصناعات الوطنية مثل الغزل والنسيج والجلود والمنتجات الجلدية وغيرها.

2/ هناك الشركات والمؤسسات والبنوك التي تتبع نظام الزي الموحد للعاملين ويمكن إن تصبح مستهلكاً للإنتاج المحلي ويمكن إن تستهلك حوالي 15% من الإنتاج المحلي من المنسوجات المحلية.

3/ الزي المدرسي والكراس المدرسي لطلاب المراحل المختلفة.

4/ بعض أعمال البناء والتشييد وتركيب المباني لا تتاح للإنتاج المحلي للمنافسة فيها ويعتمد على المستورد فقط.

6- إغراق الأسواق:

أصبحت المنتجات الصناعية الواردة من خارج البلاد تشكل مهدداً حقيقياً للمنتجات الوطنية خاصة المنسوجات والملبوسات التريكو والجوارب والشاش الطبي والمنتجات الجلدية والحلويات والمطبوعات الكرتون والكراسات وغيرها ولا شك أن ذلك قد يؤدي إلى إغراق الأسواق الوطنية بفوائض المنتجات الصناعية من الأسواق الأجنبية مما يكون له أثر سالب على الصناعة الوطنية وهذا ما يستوجب سياسات دقيقة ومدروسة للإستيراد ووضع التشريعات التي تنظمه وتضبطه.

7- الطاقة:-

تمثل الطاقة أحد المعوقات الرئيسية التي يعانى منها القطاع الصناعي ويشمل ذلك عدم توفر الطاقة أو تذبذبها وإرتفاع أسعارها مقارنة مع الدول المجاورة والمنافسة خاصة الكهرباء والفيروس وهذا يتطلب ضرورة بذل أقصى جهد ممكن لتوفير الطاقة للقطاع الصناعي وبأسعار مشجعة.

8- الإنتاج الزراعي:[1]

للإنتاج الزراعي أثر كبير على الصناعة من ناحية حجم الإنتاج ونوعيته وسعره، ففي كثير من الأحيان يكون الإنتاج الزراعي أقل من طاقة المصانع التصميمية كما هو الحال بالنسبة للحبوب الزيتية والقمح، وفى أحيان أخرى يكون للإنتاج الزراعي مشاكل متعلقة بالأمراض الزراعية مثل

[1] - تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

القطن، وفى أحيان أخرى كذلك تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية أو غير مناسبة كما هو الحال بالنسبة للقطن حيث تصر شركة الأقطان على بيعه بالأسعار العالمية وأحيانا بعد نقله لبورتسودان وتحمل المصانع تكلفة نقله ذهاباً وإياباً.

9- سياسات التصدير:

كثير من المنتجات الوطنية التي تصدر في شكل خام إلى خارج البلاد تحتاج لسياسات تحد من تصديرها إذا أمكن تصنيعها محلياً حتى لا تفقد البلاد القيمة المضافة التي يمكن أن يتم الحصول عليها بعد تصنيعها. ومن أمثلة تلك المنتجات الجلود، الصمغ، والحديد الخردة وغيرها. وعليه فإن الأمر يتطلب وضع سياسات وإجراءات تنظم تصدير تلك المنتجات أو تحد من تصديرها بما يتناسب وقدرات البلاد التصنيعية.

10-التقنيات الصناعية:

تعتبر معظم الماكينات والآليات والمعدات المستخدمة في الصناعة في السودان غير مواكبة للتقنيات العالمية الحديثة، إذ أن أكثر التقنيات أستجلبت منذ السبعينات ولم يتم إحداث أى تطوير أو تجديد لها.

ضعف القدرات الإدارية في مجالات الإدارة العامة وإدارة الإنتاج والإدارة المالية ، وتعتمد معظم تلك المصانع على الإدارات الأسرية مما اثر سلباً على قدرات تلك المصانع.[1]

[1] تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م

الفصل الثالث

النمو الإقتصادي

المبحث الأول: مفهوم النمو وطرق قياسه ونظرياته ومحدداته

المبحث الثاني: مساهمة قطاعات الإقتصاد الرئيسية في نمو إقتصاد السودان

المبحث الأول

مفهوم النمو الإقتصادي:-

مقدمة :-

لقد أستخدم ذلك المصطلح سيمون كوزنتز وهو يماثل مصطلح التنمية الإقتصادية من حيث المصطلح، وإن كان أكثر دقة. وقد أشارة كوزنتز الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد إلى الفترة الزمنية التي تتميز بالنمو الإقتصادي الحديث على إنها نقيض لفترة الراسمالية التجارية أو فترة الإقطاع على ذلك فإن النمو الإقتصادي الحديث، يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم لها من خصائص وصفات مايميزها عن غيرها من الفترات الزمنية .وإن كانت فترة النمو الإقتصادي الحديث، لم تتكشف بعد كل الخصائص التي تميزها، إلى أن العنصر الرئيس الذي يميزها هو إستخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الإقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضر وذلك إنفجار النمو السكاني. وفي النهاية يجب أن نتذكر أنه بينما يشير النمو الإقتصادي إلى مجرد إرتفاع نصيب الفرد من الدخل أو الناتج، فإن التنمية الإقتصادية والنمو الحديث يشتملان أيضاً على إرتفاع نصيب الفرد من الدخل أوالناتج، وإن كانت التنمية تشتمل على أكثر من ذلك الإرتفاع، ولكنها لايمكن أن تتحقق بدونه.

يعرف نمو الإقتصاد بإحدى الطريقتين التاليتين:

1- يعرف بأنه معدل الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي Growth domestic product (GDP) أو الناتج المحلي الإجمالي Growth national product(GNP)

ممثلة في كمية السلع والخدمات في الدولة المعينة .

وبيانياً يعرف نمو الإقتصاد في الأجل الطويل بأنه تحرك منحنى إمكانات الإنتاج للدولة المعينة إلى اليمين.[1]

2- يعرف نمو الإقتصاد بأنه معدل الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، ولكي يحدث نمو لابد أن يكون معدل الزيادة في نمو الأقتصاد أكبر من معدل الزيادة في نمو سكان الدولة المعينة.[2]

فالزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي التي تحدث بعد ما يعافى الإقتصاد من الكساد لا تعتبر نمواً إقتصادياً لأنها ليست مضطردة وإنما دورية في الأجل القصير.

لهذا طبقا للتعريف (1،2) أعلاه ، فلكي يكون هناك نمو إقتصادي لدولة ما لابد أن يكون معدل الزيادة سواء أكان في إنتاج السلع والخدمات أو نصيب الفرد من الدخل القومي مستمرة (sustain) في الأجل الطويل وأكبر من معدل زيادة السكان.

3- يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[3]

كل من التعريفين المذكورين أعلاه له أهمية في التحليل الإقتصادي، فالتعريف الأول له أهميته عندما يتعلق الأمر بالطاقة الإنتاجية للدولة، أما التعريف الثاني فله أهميته عندما يختص الأمر بمستوي معيشة ورفاهية مواطني الدولة.

---

[1] - ساموليسون ونوردهارس ، علم الأقتصاد ، (2006م) ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص 58

[2] - مايكل ابجدمان، الإقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ، (1999م)ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض ، دارالمريخ للنشر ، ص 45

[3] - محمد عبدالعزيز عجمية وأخرون التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ص 51

وبهذا المفهوم فإن نمو الإقتصاد يعكس التغيرات الكمية والنوعية في الطاقة الإنتاجية للدولة المعينة ومدى درجة إستغلالها، فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة للدولة وتحسنت تقنيات إنتاجها ، ترتفع معدلات نمو إقتصادها في الأجل الطويل.

الفرق بين مصطلح نمو الإقتصاد (economic–growth) والتنمية الإقتصادية –economic development) فبالرغم من أن المصطلحين يشيران إلى الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات أو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل، الا أن التنمية الإقتصادية تشير إلى أكثر من ذلك، حيث أنها تتضمن تغيرات هيكيلة في الإقتصاد، بحيث يكون لسكان الدولة المساهمة الأكبر في عملية التنمية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية. ولهذا يمكن أن يحدث نمو إقتصادي دون تنمية إقتصادية ولكن العكس ليس صحيحاً، حيث نمو الأقتصاد هو المؤشر الاقتصادي لحدوث التنمية الإقتصادية. [1]

الفرق بين الدخل الحقيقي والأسمي:–

اولاً الدخل الحقيقي:–

- الدخل الحقيقي يعرف بأنه قيمة كل السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة إستخدام الموارد المحلية المتاحه خلال فترة زمنية معينةً.

ويمكن تقديره من حيث المبدأ عن طريق تجميع أوجه الإنفاق الأربعة على السلع والخدمات المحلية وهي:–

- الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة محلياً

[1] - مالكوم جبلز وآخرون ، إقتصاديات التنمية المعاصرة ، (1999م) تعريب د:طه عبدالرحمن منصور ، ود: عبدالعظيم مصطفى، الرياض: دار المريخ للنشر ، ص 31- 32

- الإنفاق الإستثماري على شراء عوامل الإنتاج المحلية
- الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية وعلى شراء عوامل الإنتاج المحلية
- قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات المنتجة .[1]

ثانياً الدخل الأسمي:-

هو المتغير الذي يقاس بإستخدام الأسعار الجارية وإن قسمة المتغير الإسمي على الرقم القياسي للأسعار يحوله إلى متغير حقيقي.[2]

الفرق بين مصطلحي التنمية والنمو الإقتصادي:-

لابد من التفرقة بين مفهومي النمو الإقتصادي Growth والتنمية الإقتصادية Development

- النمو الإقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي وفي نصيب الفرد من ذلك الناتج خلال فترة زمنية معينة.
- التنمية الإقتصادية نعني بها تغير حالة المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً أي تغير البناء الإقتصادي والإجتماعي، فهي أوسع وأشمل حيث تشمل في مضمونها النموالإقتصادي.

---

[1] - نعمة الله نجيب إبراهيم وأخرون ، أسس الإقتصاد الكلي (1999)، أستاذ الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ص

[2] - أيمان عطية ناصف النظرية الإقتصادية الكلية ،(2008)م دار الجامعة الجديده للنشر، ص16

أوجه الإختلاف بين المفهومين:-

1- النمو زيادة عفوية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد. بينما التنمية زيادة إرادية متعمدة في الناتج القومي أي مقصودة.

2- النمو لا يؤدي إلى تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الإقتصاد القومي. بينما التنمية تؤدي التنمية الإقتصادية إلى هدم الهياكل الإقتصادية القائمة والتي تعوق عملية التنمية أو إدخال إصلاحات جذرية عليها.

3- تتغير معدلات النمو وفقاً للظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيطة. بينما تحقق التنمية معدلات مخططة ومستمرة.

4- النمو الإقتصادي يعني زيادة في الدخل القومي. بينما التنمية الإقتصادية تعني عدالة توزيع ذلك الدخل بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للغالبية العظمى منهم.[1]

قياس نمو الإقتصاد

- يقاس نمو الإقتصاد بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أوالناتج القومي الإجمالي(GNP) بين فترتين متتاليتين كما في المعادلة التالية:

$$G_{yt} = Y_t - Y_t - 1 / Y_t - 1 * 100\%$$

حيث:

G_{yt} تمثل نمو الإقتصاد في الفترة الزمنية (t).

[1] - علي احمد الأمين ، إقتصاديات التخطيط والتنمية ، (2013م) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية ، الخرطوم ، ص 47-48

Y_tتمثل الناتج المحلي الإجمالي أوالناتج القومي الإجمالي

في الفترة الزمنية (t).

Y_t-1تمثل الناتج المحلي الإجمالي أوالناتج القومي الإجمالي

في الفترة الزمنية السابقة (t−1) .

tتمثل عنصر الزمن للسنوات.

- يقاس نمو الإقتصاد بنسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كما في المعادلة التالية:

$$G_{yt} = Y_t - Y_t-1 / Y_t-1 * 100\%$$

حيث:

G_{yt} تمثل التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (نمو الإقتصاد).

Y_tتمثل نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

Y_t-1تمثل نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترة السابقة(t−1).

t− تمثل عنصر الزمن بالسنوات.

وما يمكن ملاحظته هو أن كل من القياسين(1,2) أعلاه يستخدمان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) كعامل مشترك لقياس نمو الإقتصاد، فبالرغم من أهمية هذا العامل المشترك في قياس نمو الإقتصاد ، إلا أن هنالك بعض المشاكل التي تجعل من هذا العامل المشترك ليس مقياساً دقيقاً لنمو الإقتصاد، وتتلخص هذه المشاكل في الأتي:

أ- هنالك بعض السلع والخدمات التي لا تمر عبرالسوق، من ثم لاتحسب في تقدير (GDP)أو(GNP) مما تجعله أقل من مقداره الحقيقي وخاصة في الدول النامية.

ب-ونتيجة لسياسات بعض الدول سواء كانت سياسات ضريبية أو رقابية بالإضافة إلى عدم كفاءة الإحصاء تجعل من تقدير (GDP)أو(GNP) أقل من قيمته الحقيقية.

ت-الآثار السالبة التي تقع على المجتمع من تلوث البيئة الناتج من إنتاج السلع والخدمات يفترض أن تخصم من (GDP)أو(GNP) ولكنها لم تخصم ومن ثم تجعله أكبر من مقداره الحقيقي.

ولكن رغم هذه المشاكل، يظل معدل التغير(GDP)أو(GNP) هو المعيار الوحيد لقياس نمو الإقتصاد.[1]

نظريات النمو الإقتصادي:-

النظرية الكلاسيكية للنمو الإقتصادي:

إهتم الإقتصاديون الكلاسيكيون الأوائل أمثال أدم اسميث روبرت مالتس وديفيد ريكاردو وأخرون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بظاهرة نمو الإقتصاد في كتاباتهم .

فرائد المدرسة الكلاسيكية أدم اسميث، قدم في كتابة بعنوان ثروة الأمم عام 1776م مساهمتين حول فهم نمو الإقتصاد هما:

[1] - ويليام بويذ وآخرون ، النظرية الإقتصادية ، ص 410

المساهمة الأولي : تتعلق بتقسيم العمل والتخصص اللذان يشجعان على الإبتكار والإبداع والتقدم التقني مما يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تقود إلى التراكم الرأسمالي. وطبقاً لإسميث فان تراكم رأس المال يؤدي الى تحسين الإنتاجية وتوسيع الأسواق وزيادة النمو السكاني ، ومن ثم تقود هذه العملية التراكمية إلى زيادة نمو الإقتصاد، إلى أن يصل حد معين وبعدها تتوقف عملية النمو، ولكن ليس إلى ما لأ نهاية.

المساهمة الثانية: تختص بالعمالة المنتجة وغير المنتجة حيث إفترض إسميث ، بأن العمل يمكن أن يخصص للإنتاج أو غير الإنتاج، ومن ثم فإن نمو الإقتصاد لمجتمع ما يعتمد على تخصيص العمل للإنتاج أكثر من غيره. لهذا بناءً على هاتين المساهمتين فلقد أشار إسميث في أفكارة إلى ثلاثة عوامل مهمة تؤدي إلى زيادة نمو الإقتصاد وهي: [1]

- عنصر العمل
- ورأس المال المادي
- التقدم التقني .

أما الإقتصادي روبرت مالتوس عام 1798م فتتلخص أفكاره في زيادة نمو السكان التي يترتب عنها إرتفاع عرض العمل، مما يؤدي إلى نقص الإجور حتى تصل إلى حد الكفاف، وبدوره يشجع على الإستثمار ومن ثم يزيد معدل نمو الإقتصاد ، ولكن بمرور الزمن ونتيجة لتزايد نسبة السكان بمعدلات هندسية وتزايد نمو الإقتصاد بمعدلات عددية سوف يتوقف النمو مستقبلاً. غير أن الإقتصادي ديفيد ريكاردو عام 1817م أشار إلى أهمية عنصر الأرض في عملية الإنتاج

[1] - عبدالمنعم السيد علي،(1984م) ، الجزءالثاني مباديء الإقتصاد الكلي ، بغداد المكتبة الوطنية ، ص 380

وإعتبرها عنصر إنتاج غير قابل للزيادة وعندما يزداد السكان ويتراكم رأس المال يسود قانون تناقص القلة، ومن ثم تنخفض الإجور الحقيقة والأرباح، حتى يكون الإستثمار من أجل الإحلال فقط وتاتي عملية نمو الإقتصاد لنهايتها وتتوقف تماماً.

لهذا تمكن الكلاسيكيون الأوائل بإن الإقتصاد عندما يصل إلى مستوي معين من النمو سوف يؤول إلى حالة ركود، بسبب التزايد المستمر في معدل نمو السكان، الذى بدوره يولد ضغوطاً مستمرة على الموارد المتاحة للمجتمع ، مما يؤدي الى إنخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم نقص الفائض المتاح للتكوين الرأسمالي، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض معدل التقدم عن معدل نمو السكان ومن ثم يسري قانون تناقص الغلة الذي يقود إلى توقف نمو الإقتصاد تماماً يمكن أن نلخص الى إنه رغم إعتراف الكلاسيكيون بأثر العوامل الإقتصادية الأخرى على نمو الإقتصاد إلا أن عناصر العمل ورأس المال ومعدل نمو السكان بالنسبة لهم تعتبر من المحددات الرئيسية لنمو الإقتصاد.

من أهم الإنتقادات الموجهة للكلاسيكين، إعتقادهم بتوقف عملية نمو الإقتصاد، وهذا لم يتحقق بسبب التقدم الفني ، كما أنهم أعطوا دوراً سلبياً لعامل السكان في عملية النمو بإهمالهم جانب الطلب وتأثيره الإيجابي على النمو، بالإضافة إلى ذلك فإن الإقتصادين الذين جاءوا من بعدهم قللوا من دور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج.

النظرية النيو كلاسيكية:

المساهمات التي قدمها كل من سولو Solow–1956م وأسوان 1956م شكلت البنية الأساسية لنظرية النيو كلاسيك، حيث أكدت النظرية على دور كل من التراكم الرأسمالي والإدخارفي

إحداث نمو الإقتصاد قصير الآجل، أما النمو في الأجل الطويل يرجع إلى التقدم التقني ومعدل نمو السكان، حيث أشارت النظرية إلى أنهما يؤديان إلى عدم إنخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الإستثمارات وبالتالي تستمر معدلات نمو الإقتصاد في إضطراد في الأجل الطويل.[1]

إفتراضات النظرية:

1- سيادة مستوى التوظيف الكامل في الإقتصاد.

2- سيادة المنافسة التامة بالنسبة للسلع وعوامل الإنتاج في الإقتصاد.

3- الإدخار جزء ثابت من الدخل القومي.

وتمثلة المعادلة التالية :

$S_t = sy_t$ حيث:

S_t تمثل حجم الإدخار

S تمثل الميل الحدي للإدخار

y_t تمثل الدخل القومي

4- دالة الإنتاج تسمح بالإحلال بين عناصر الإنتاج

5- القوى العاملة والسكان ينموان بمعدل ثابت

6- يتصف الإقتصاد بنوع معين من دالة الإنتاج تعرف بدالة كوب دوقلاس

وتأخذ الصيغة الرياضية التالية

$$Y=Ae^{rt}\ K^{a}\ L^{1-a}$$

[1] مايكل ابجدمان ، مرجع سابق ، ص 463- 471

a- تمثل ثابت

Y- تمثل الناتج الكلي

K- تمثل عنصر رأس المال

A- تمثل مستوى التقنية السائد في الإقتصاد

e- تمثل أساس اللوغريثم الطبيعي

r- تمثل معدل نمو التقنية

t- تمثل عنصر الزمن

وتتمز دالة إنتاج كوب دوقلاس بالخصائص التالية :

أ- تفترض أن مستوى التقنية ينمو بمعدل ثابت

ب-تخضع الدالة بتناقص الغلة في الآجل القصير، وثبات عائد الحجم في الأجل الطويل بالنسبة لعناصر الإنتاج.[1]

هنالك عدد من الإنتقادات وجهت للنظرية النيو كلاسيكية للنمو ممثلة في :

1- قتراح النظرية بأن معدل نمو الإقتصاد في الأجل الطويل يتحدد بعوامل خارج النموذج أو نظام الإقتصاد ولكنها لم تحدد هذه العوامل.

2- لم تعطي النظرية تفسير واضح ومقنع للتغيرات في مستوى التقنية وأرجعته لعوامل خارجية غير معروفة.

[1] مايكل ابجدمان ، المرجع السابق

3- في غياب عنصر التقنية الذي يتحدد خارجياً يؤخذ على النظرية بأنها ليست نظرية بالنمو المستمر، بسبب وصول معدل دخل الفرد الحقيقي إلى قيمة ثابتة.

4- العديد من الدراسات التطبيقية أثبتت عدم تحقق النتائج التي توصلت لها النظرية وخاصة عملية التقارب بين معدلات نمو الإقتصاد بين الدول الفقيرة والغنية (Lucas1988).

5- إستندت النظرية على إفتراضات مثل سيادة العمالة الكاملة، سيادة المنافسة التامة جعلتها غير واقعية وخاصة في إقتصاديات الدول النامية.[1]

6- تجاهلت النظرية دالة الإستثمار، ومن ثم توقعات المنظمين ودورهم في تراكم رأس المال وكلاهما عناصر مهمة في إحداث النمو طويل الأجل.

نظرية النمو من الداخل :

وتسمى بالنظرية الحديثة نسبة لأنها آخر عمل قدم في إطار تحديد العوامل المفسرة لنمو الإقتصاد في الأجل الطويل . وترجع أسباب نشأة النظرية إلى قصور النظريات السابقة في تقديم تفسير مقنع لمحددات نمو الإقتصاد في الأجل الطويل.

بدأت نظرية النمو من الداخل بعمل رائد للإقتصادي بول رومر(1986) ثم تلاه الإقتصادي لوكس (1988) حيث أوضحا بأن نمو الإقتصاد في الأجل الطويل يتحدد بعوامل داخل النموذج وليس خارجه كما في النظرية الكلاسيكية والعنصر المحفظز له هو التقدم التقني. كما تقررالنظرية بأن الأختراعات للحوافز الإقتصادية والرغبة في تحقيق الربح وليس عملية خارجية

[1] مايكل ابجدمان ، المرجع السابق ص 463- 471

تتم من جانب العلماء لاعلاقة لهم بقطاع الإنتاج، وإن قوى العمل الماهرة والمدربة والمتعلمة تلعب دوراً أساسياً في تحديد معدل الإختراع الفني ومن ثم نمو الإقتصاد في الأجل الطويل.

أهم إفتراضات النظرية:

أ- التقدم التقني متغير داخلي، وذلك بسبب تراكم المعرفة أو عن طريق تراكم رأس المال البشري، كما تعتبر التقنية والإختراعات عوامل إنتاج غير متنافسة ، حيث تقوم المنشأت ببيع منتجاتها بسعر يفوق التكلفة الحدية لها، من أجل توفير النفقات اللازمة لتحقيق التطور التقني عبر انشطة البحث والتنمية والذي بدوره يحفز نمو الإقتصاد في الأجل الطويل. هذه النظرية تسقط أهم فروض النظرية النيو كلاسيكية وهي سيادة المنافسة الكاملة في الإقتصاد.

ب-ثبات عائد رأس المال بخلاف تناقصة في النظرية النيوكلاسيكية، وذلك أن الإستثمار في رأس المال البشري يزيد من إنتاجية عنصر العمل(أثر داخلي) ومن ثم يؤدي إلى إرتفاع إنتاجية جميع عناصر الإنتاج الأخرى (أثر خارجي). لهذا فإن الأثار الخارجية لتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب تلغي أثر تناقص عائد الإستثمار في راس المال بحيث يصبح العائد ثابت عبر الزمن ويتحقق نمو الإقتصاد في الأجل الطويل.

ث-تزايد عائدات الحجم في دالة الإنتاج، بدلاًمن تناقصها في النظرية النيو كلاسيكية، بسبب التراكم المعرفي وتحقيق التقدم التقني من داخل النموذج، والذي يطفي أثاراً خارجية موجبة على إنتاجية جميع عناصر الإنتاج.

ذ- تركيبة السوق غير تنافسية، وذلك لحماية الملكية الفكرية للمنشأت بحيث تحقق حوافز إقتصادية والتي بدورها تقود إلى مزيد من انشطة البحث والتنمية ومن ثم التقدم التقني.

وطبقاً لهذه الإفتراضات فإن نموذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية بناءً على رومر 1986م و لوكس 1988م وتمثله دالة الإنتاج التالية:[1]

$$Y= A(k)\ F(K,L)$$

Y تمثل الدخل الفردي

A تمثل مستوى التقنية

k تمثل الرصيد الكلي لرأس المال البشري والمادي

و L تمثل عنصر العمل.

أهم النتائج التي توصلت لها النظرية:

1- أكدت النظرية أهمية التقدم التقني للدولة لتحفيز نموإقتصادها في الأجل الطويل وهذا التقدم التقني ينبع من داخل نظامها الإقتصادي، من خلال ثروتها البشرية أوالتراكم المعرفي لإفرادها.

2- أوضحت النظرية بأن تراكم المعرفة أو وجود أي عامل آخر لايخضع تراكمه لتناقص العائد منه أولايتعرض لإهلاك، يمكن أن يؤدي إلى نمو مستمر في الإقتصاد في الأجل الطويل.

3- ركزت النظرية على أهمية رأسال مال البشري وتراكمه في تحقيق نمو إقتصادي في الأجل الطويل.

---

[1] - منى البرادعي ، (1998م) تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية ، دار المستقبل العربي للنشر ص 160-161

4- أعطت النظرية أهمية كبيرة لإنشطة البحث والتنمية كمصدر مهم لنمو الإقتصاد في الأجل الطويل، حيث ينتج عنها إختراعات والتي بدورها تنتج عنها منتجات جديدة بتكلفة منخفضة.

5- أوضحت النظرية بأن معدلات العائد المرتفع للإستثمار في الدول النامية ذات المعدل المنخفض في نسبة رأس المال إلى عنصر العمل بدأت تتناقص بشدة بسبب تدهور مستوى الإستثمارات المكملة لإنشطة البحث والتنمية والبنيات الأساسية ورأس المال البشري(بصفة خاصة التعليم).

6- حولت النظرية الإهتمام من عوامل الإنتاج التقليدية ممثلة في رأس المال المادي وعنصر العمل والموارد الطبيعية إلى عوامل غير التقليدية مثل التراكم المعرفي ورأس المال البشري وأنشطة البحث والتنمية وغيرها.

7- بينت النظرية بأن نمو الإقتصاد يكون أسرع في الدول التي تمتلك رصيد أكبرمن رأس المال العيني وقوى العمل المتعلمة والمدربة وبنية إقتصادية مشجعة لتراكم المعرفة، وهذابدوره يسمح بأحداث نموإقتصادي مستمر في الأجل الطويل.

8- إستبعدت النظرية فكرة تقارب المطلق لمعدلات النمو بين الدول المختلفة لإختلال التراكم المعرفي ورأس المال البشري والنفاق على أنشطة البحث والتنمية بين الدول.[1]

[1] منى البرادعي ، المرجع السابق ، ص 161

أهم الأنتقادات :

أ- إنتقد (Marce, Coslowshy,1992) نظرية النمو من الداخل على أساس إنها لم تاتي بجديد فكلما أتت به النظرية لأيتجاوز بأن الأفكار المعرفية لها بعض خصائص السلع العامة وهي دالة في الضغوط التنافسية التي تتعرض لها الدول وبالتالي النظام التجاري، إن إنتاج تلك الأفكاروالمعرفة قد يقترن بحرية الإنتقال الدولي للناس والإستثمار.

ب-يرى (Man Shik Basu 1992) بأن رومر حول الإهتمام من عوامل الأنتاج التقليدية مثل رأس المال والعمل إلى عوامل غير تقليدية مثل الأفكاروالمعرفة أو التقنية.

ج- كذلك إنتقدت النظرية بأنها قدمت تفسيراً لإرتفاع معدلات نمو الإقتصاد في مجموعة الدول الأسيوية وبعض دول أميركا اللاتينية والتي قامت بأستثمارات عالية في مجال رأس المال البشري، ولكنها لم تقدم تفسيراً لتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في بعض الدول.

د- أوضحت بعض الدراسات عن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليس ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل لأن هنالك بعض السلع الرأسمالية يتطلب إنتاجها إستخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل الأرض.

هـ- هنالك عوامل أساسية تؤثر على نمو الإقتصاد لم تضمن في النظرية مثل التنظيم والذي أكدت الدراسات الحديثة على أهميته كمحدد رئيس لنمو الإقتصاد في الأجليين المتوسط والطويل.[1]

محددات النمو الإقتصادي :

مقدمة :

المحدات الرئيسة لنمو الإقتصاد هي تلك العناصر التي تدخل بشكل مباشر في دالة الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات، ومن ثم تساهم بصورة مباشرة في إحداث نمو الإقتصاد. وهي التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو الإقتصاد في الأجل الطويل. ولأغراض البحث تم تقسيمها الى مجموعتين:

- المجموعة الاولي:

وتعرف بالمحددات الرئيسية أو المباشرة لنمو الإقتصاد والتي تدخل في دالة الإنتاج وتساهم بشكل مباشر في إحداث نمو الإقتصاد، ممثلة في القوى العاملة، رأس المال المادي، الموارد الطبيعية ومستوى التقنية.

- المجموعة الثانية :

فتعرف بالمحددات الأخرى والتي تؤثر على نمو الإقتصاد بشكل غير مباشر عبر تأثيرها على المحددات الرئيسية ، وتتضمن متغيرات إقتصادية ومؤسسية وسياسية وإجتماعية وغيرها.

---

[1] - إيمان محمد سليم ، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو ، (مايو1998م) ، القاهرة دار المستقبل العربي للنشر ، ص 127- 129

فيما يلى سوف نستعرض بشئ من التفصيل مدى مساهمة كل من عوامل الإنتاج الأربعة في عملية نمو الإقتصاد.

المحددات الرئيسة (المباشرة) لنمو الإقتصادي:

1-القوى العاملة : labor force

وهي تمثل مصدراً لكل النشاط الإقتصادي، كما أنها وسيلة وغاية لتحقيق نمو وتنمية الإقتصاد ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية (I L O) للدول النامية فإن القوى العاملة يقصد بها مجموع السكان النشطون إقتصادياً في الفئات العمرية ما بين (65-15) سنة وهم يقومون بإنتاج السلع والخدمات، وتضم فئتي المشتغلين والمتبطلين الذين يبحثون عن عمل ولديهم الرغبة فيه والمقدرة عليه، هذا التعريف يستبعد نسبة معينة من السكان لايدخلون ضمن أفراد القوى العاملة ويعتمدون في معيشتهم على غيرهم مثل الأطفال والعجزة ، كما أن هنالك نسبة من السكان النشطين إقتصادياً ولا تحسب ضمن أفراد القوى العاملة مثل الطلاب وربات المنازل وذو الإحتياجات الخاصة والجنود حيث لا تمكنهم حالتهم من المشاركة في قوى العمل النشطة إقتصادياً . [1]

بحسب أدبيات الإقتصاد هنالك نوعان من القوى العاملة وهما :

1- قوى عاملة ماهرة وتسمى برأس المال البشري وهي التي تستخدم جهدها الذهني أكثر من غيره في إنتاج السلع والخدمات ، ولها مستوى تعليمي وتدريب عالي ويسود هذا النوع في الدول المتقدمة .

[1] - وزارة المالية والإقتصاد الوطني : العرض الإقتصادي للعام 1986- 1987م ، ص 74

2- قوى عاملة غير ماهرة وهي التي تستخدم جهدها العضلي أكثر من غيره في إنتاج السلع والخدمات، وتتصف بمستوى تعليمي متدني ومن ثم تقل إنتاجيتها ، ويسود هذا النوع في الدول النامية بما فيها السودان وتعمل في القطاعات التقليدية مثل الزراعة والرعي وغيرها.

تتأثر القوى العاملة بعدة عوامل ديموغرافية تؤثر على حجم وهيكل توزيع القوى العملة، ممثلة في حجم وتركيبة السكان النوعية والعمرية والتوزيع البيئي للسكان بين الريف والحضر ومعدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الخارجية والتحول الإجتماعي .

إحصائيات القوى العاملة في السودان:

لقد أوضحت تقديرات عام 1993م بأن حجم القوى العاملة وصل الى 56.9 % من مجموع السكان .

بالرغم من إرتفاع نسبة القوى العاملة إلى حجم السكان في السودان، إلى أن معدل مساهمة أفراد القوى العاملة في النشاط الإقتصادي لا يتعدى 31.5% من مجموع السكان، هذه النسبة مقارنة بحجم القوى العاملة ضعيفة للغاية، وذلك بسبب التركيبة العمرية للسكان والإعتماد على الغير وخاصة في داخل الأسر ، وإنخفاض مساهمة الإناث في النشاط الإقتصادي والذي يعزى للعوامل الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، مما نؤدي إلى تدني الإنتاج والإنتاجية ومن ثم يؤثر سلباً على نمو الإقتصاد. [1]

[1] - عثمان إبراهيم السيد ، مرجع سابق، ص 54

خصائص القوى العاملة في الدول النامية:

أ- معظم القوى العاملة في الدول النامية يشتغلون بالزراعة والصناعات الأولية الأخرى، فكلما أرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي، إنخفضت نسبة العمال في الزراعة وإرتفعت في الصناعة وقطاع الخدمات.

ب-إنخفاض الأجور مقارنة بمستويات الإجور في الدول المتقدمة ويرجع ذلك الى وفرة الأيدي العاملة بشكل كبير مقارنة مع عرض عناصر الأنتاج الأخرى المكملة التي تعمل على رفع إنتاجية العمل وزيادة الأجور.

ت-معظم العمالة في الدول النامية ليست مستخدمة إستخداماً كاملاً (بطالة مقنعة) فبالرغم من حصولهم علي وظائف ويعملون إلى ساعات طويلة إلا أن مساهمتهم في الإنتاج قليلة بسبب إنخفاض إنتاجيتهم.

ث- نسبة للعلاقة الموجبة بين عدد العمال المحتمل والزيادة في عدد السكان، فإن معدل نمو القوى العاملة مرتفع في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، وذلك بسبب إرتفاع عدد المواليد.[1]

[1] - مالكوم جبلز وآخرون ، مرجع سابق ص 316-318

خصائص القوى العاملة في السودان:

السودان كأحد الدول النامية تتميز فيه القوى العاملة بعدد من الخصائص بعضها يشابه خصائص القوى العاملة في الدول النامية، والبعض الأخر يميزه عن غيره من تلك الدول، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الأتي:

1- تتميز الدول النامية عموماً والسودان خصوصاً بإنخفاض معدل مساهمة أفراد القوى العاملة في النشاط الإقتصادي والتي لا تتعدى 31.5% من مجموع السكان ، ويعزى هذا الأمر إلى التركيبة العمرية للسكان والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السائدة في السودان.

2- إنخفاض مستوى تعليم القوى العاملة في السودان حيث نجد 43% من مجموع العمالة ليس لديهم تعليم ، منهم 13.4% من الحضر و56% من الريف و19.5% يقرأون ويكتبون و11.8% لديهم تعليم أولي 12.8% لديهم تعليم ثانوي ، 5.3% لديهم تعليم عالي ، ومقارنةً بدول العالم نجد أن متوسط سنين التعليم في السودان لأتتعدى 0.41 سنة وإرتفع إلى 2.14 سنة في عام 2000م ، بينما في دول العالم المتقدم متوسط سنين التعليم 6.7 سنة ، والعالم النامي 5.1 سنة والدول الأسيوية 4.6 سنة والدول الأفريقية جنوب الصحراء 3.5 سنة ، هذا المستوى المتدني للتعليم في السودان إنعكس سلباً على نوعية العمل ومن ثم ضعف إنتاجية عنصر العمل .

3- يستوعب قطاع الزراعة مايزيد عن ثلثي القوى العاملة في السودان ، ويعاني هذا القطاع من تدني الإنتاجية بسبب تقليدية وسائل الإنتاج المستخدمة وتفشي البطالة المقنعة فيه ،

بينما قطاع الصناعة لأتتعدى نسبة التشغيل فيه 4.46% مما يشير إلى ضعف دور قطاع الصناعة في إستخدام العمالة.[1]

4- لقد أوضح التوزيع العمري للسكان في السودان بأن أعلى نسب للسكان ذوي النشاط الإقتصادي تتراوح أعمارهم ما بين 20-39 سنة ، وهذا يشيرإلى أن السودان يتميز بقوى عاملة شابة قادرة على المساهمة الكبيرة في النشاط الإقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك نسبة مشاركة الذكور أعلى من الإناث ويرجع ذلك للأسباب الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، ومشاركة الذكور والإناث في الريف أعلى من الحضر وذلك لتوفر الإمكانات الزراعية والرعي في الريف.

5- بحسب نتائج مسح القوى العاملة في عام 1996م فإن حوالي 42.0% يعملون في وظائف دائمة ، و48.3% يعملون في وظائف موسمية ، و10.2% يعملون في وظائف مؤقتة ، ومن جملة هولآء العمال منهم 75% يعملون في القطاع الخاص و17.4% يعملون في القطاع العام و3.1% يعملون في الشركات عامة والبقية تعمل في قطاعات غير معروفة وحوالي 0.35% من العمال يعملون بمرتبات وأجور ضعيفة للغاية ، مما أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة والهجرة إلى الخارج للعمال ذوي الكفاءات والخبرات الكبيرة ، الأمر الذي أعاق عملية نمو الإقتصاد في السودان.

فبناءً على هذه الخصائص يمكن للقوى العاملة في السودان أن تلعب دوراً كبيراً في إحداث وإستدامة نمو الإقتصاد ، إذا ما عملت الدولة على رفع مستواها التعليمي وتدريبهم

[1] - علي عبد القادر وإبراهيم البدوي ، أوراق علمية ص 38

وتحسين الأجور والمرتبات وتذليل بعض المعوقات التي تحول دون مشاركة النساء الكبيرة في العمل وتوفير خدمات الرعاية الإجتماعية والصحية للأسر والأفراد.[1]

حجم القوى العاملة وعلاقتها بنمو الإقتصاد :

بحسب النظرية الإقتصادية فان زيادة حجم القوى العاملة يعني زيادة العاملين في الإنتاج ومن ثم حجم الإنتاج بشرط ان تكون الإنتاجية الحدية لعنصر العمل موجبة ولكن هذه الزيادة في حجم الإنتاج تزيد من معدلات متناقصة في الزمن بمور الأجل القصير بسبب زيادة قانون تناقص الغلة أو تناقص الإنتاجية الحدية للعامل ولهذا فأن نمو الأقتصاد يرتبط إيجاباً بحجم القوى العاملة إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل موجبة ولكن غير المتوقع أن تستمر هذه العلاقة الموجبة على ماهو عليه في الأجل الطويل وخاصة في الدول النامية ، بسبب ضعف مقدرة الدولة ونظامها الإقتصادي علي إستيعاب القوى العاملة الزائدة ، كما أن هذه المقدرة مرتبطة لحد كبير بالتراكم الرأس مالي ، وهو ضعيف في هذه الدول ، ويتأثر حجم العمل بعدة عوامل منها:

1- حجم السكان وتغيرهم مع مرور الزمن .

2- مقدار التضحية بوقت الفراغ بالنسبة للعتاملين.

3- هجرة العمال إلى خارج الدولة حيث توفر فرص العمل والمستويات المرتفعة للإجور.

4- نوعية صحة العمال وتغذيتهم.[2]

---

[1] - علي عبد القادر وإبراهيم البدوي ، أوراق علمية ص 38

[2] ساموبلسون ، ونوردهارس ، مرجع سابق ص 588

رأس المال البشري:

مقدمة:-

بحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن رأس المال البشري يعرف بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال الموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها عن طريق التعليم والتدريب والخبرة، ويقاس حجم رأس المال البشري بعدد الذين دخلو أو أكملو تعليمهم في المدارس الأولية أو الثانوية أو الإثنين معاً. ويعد رأس المال البشري المصدر الرئيس لنمو الإقتصاد في نماذج النمو من الداخل والنيوكلاسك الموسع الذي يضم رأس المال البشري، حيث أشارت إلى أن القوى العاملة الأكثر تدريباً وتعليماً تزيد من تأثير مستوى التقنية على نمو الإقتصاد.

ويعتبر ثيودور شوليز من أوائل المهتمين بتراكم رأس المال البشري وأهميته في عملية نمو الإقتصاد، حيث أكد في منشوره 1961م على أن الإستثمار في رأس المال البشري مهم للتنمية الإقتصادية بدرجة لتقل عن رأس المال المادي، ويعتقد بأن مفتاح نمو الإقتصاد هو نوعية السكان التي تكون الوحدة الإقتصادية، وطبقاً له بأن رأس المال البشري يمثل كمية من المعلومات التي لها قيمة إقتصادية ويعتبر مصدراً قابلاً للتجديد وليس له حدود بخلاف رأس المال المادي.[1]

[1] - عبدالوهاب الأمين ، وفريد بشير الطاهر ، (2007م) ، إقتصاديات التنمية والتخطيط ، مركز المعرفة للإستشارات والخدمات التعليمية ، ص 436

رأس المال المادي :

مقدمة:

يشير رأس المال المادي إلى كل مدخلات الإنتاج العينية ، ممثلة في الآليات والمعدات والمباني والأراضي، وهو من أكثر عوامل الإنتاج فعالية في التأثير على عملية نمو الإقتصاد في الآجليين القصير والطويل ، وتعتمد عليه بقية عناصر الإنتاج الأخرى في عمليات الإنتاج المختلفة، ولذلك يعد نقص رأس المال المادي في الإقتصاد بأنه العامل الرئيس الذي يعوق عملية نمو الإقتصاد بسبب تأثيره على إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى .

تعاني معظم الدول النامية بما فيها السودان من نقص في رأس المال المادي وضعف تكوينه وقلة إنتاجيته، وهذا ناتج كما فسره راجنار– نيركسي من الدائرة المفرغة لتلك الدول التي تنص على الأتي: صغر رأس المال وضعف تكوينه ناتج من قلة الإدخار، والذي بدوره يرجع إلى ضعف الدخول الحقيقية الناتجه من تدني إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى وهذا يرجع إلى نقص وصغر رأس المال المادي، بالإضافة إلى ذلك تتصف هذه الدول النامية بقلة إنتاجية رأس المال لعدم توفر الأيدي العاملة الماهرة لإستخدامه بكفاءة مثلى. من بين جميع عوامل الإنتاج الأخرى ، يعتبر رأس المال المادي من أكثر العوامل فعالية وأستمرارية في التأثير علي نمو الإقتصاد وذلك للعلاقة الوثيقة بينه وبين نمو الدخل القومي.

مفهوم رأس المال المادي:

يعرف رأس المال المادي بكمية السلع التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل إستخدامها في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات . وهذه السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية تعرف بالسلع الرأسمالية ممثلة في الألات والمعدات ووسائل النقل والتخزين والمباني وغيرها .

فزيادة رأس المال المادي تتطلب التضحية بالإستهلاك الحالي من أجل عائد أكبر في المستقبل ، أي التضحية بالإستهلاك الحالي لزيادة الإستهلاك في المستقبل ، لهذا فإن خلق رأس مال جديد أمر مرغوب فيه طالما إنتاجيته سوف تكون مكافاة لمن ضحو من أجل تكوينه.

أنواع رأس المال :

بحسب أدبيات الإقتصاد فهنالك ثلاثة أنواع من رأس المال وهي:

1- **رأس المال المادي** هو عبارة عن السلع الرأسمالية ممثلة في الآليات والمعدات ووسائل النقل والتخزين والمباني وغيرها ، والتي تدخل مباشرة في دالة الإنتاج.

2- **رأس المال الإجتماعي** :[1]

ويتكون من المشروعات التي تنفذها الدولة علي نطاق واسع مثل الطرق والكهرباء وأنظمة الري والمياه والصحة العامة وأنظمة النقل والإتصالات والسكك الحديد والمؤسسات التعليمية وغيرها من مشروعات البنية التحتية . ويستخدم رأس المال الإجتماعي بصورة غير مباشره في إنتاج السلع والخدمات بخلاف رأس المال المادي الذي يستخدم مباشر في دالة الإنتاج ، ويلعب دوراً

[1] عبدالوهاب الامين ، المرجع السابق

مهماً في عملية نمو الإقتصاد في الأجل الطويل ، حيث أنه يزيد من تكامل الأنشطة الأقتصادية ويسهل العمليات الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية المختلفة.[1]

3- رأس المال النقدي :

هو عبارة عن كمية النقود بحوزة الأفراد ولا تعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج لانها لا تساهم في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات ، فوظيفة رأس علي السلع الرأسمالية (وسيط للتبادل) ومقياس لقيمة رأس المال المادي ووسيلة للإقتراض ومخزن للقيمة.[2]

الموارد الطبيعية :

مقدمة:

تمثل الموارد الطبيعية العنصر التقليدي الثالث للإنتاج بالإضافة إلى عنصر العمل ورأس المال المادي فهي تساهم في زيادة نمو الإقتصاد مع عوامل الإنتاج الأخرى وتعمل كعنصر مكمل لها للعملية الإنتاجية إذا امكن الوصول إليها بسهولة وأستخدمت بكفاءة. ولكن إستناداً على تجارب بعض الدول النامية مثل البرازيل والأرجنتين والسودان فإن وفرة الموارد الطبيعية لاتمنح ضمانا لنمو الإقتصاد المستمر، إلا أن الدول التي تحظى بهبات كبيرة منها تتمتع بمزايا ليست متوفرة للدول التي تفتقر إليها وخاصة في مجال الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

---

[1] - عبدالوهاب الامين ، المرجع السابق

[2] - حاتم مأمون محمد المقدم ، دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (2007)م ، جامعة عين شمس القاهرة ص 61-66

تعريف الموارد الطبيعية وقياسها:

يقصد بالموارد الطبيعية كما عرفها علماء الجغرافيا ، بانها جميع الموارد التي وهبها الله لنا في الطبيعة والتي تكون في متناول الإنسان وفي حدود معينة ، سواء كانت هذه الحدود تتغير مع تتطور التقنية. وتتضمن الموارد الطبيعية كل ما في سطح الأرض وباطنها وفوقها من أراضي زراعية وأراضي المباني والطرق والمراعي والغابات وفي بأطنها من معادن وبترول وغاز وفي سطحها من مياه بحار وأنهار وغلاف جوي وعوامل مناخية من غير صنع الإنسان ، وتستخدم الموارد الطبيعية مع عناصر الأنتاج من عمل ورأس مال وتقنية في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، نظير عائد لأصحابها يعرف بالريع.[1]

بالرغم من أن هنالك صعوبة في قياس حجم الموارد الطبيعية، إلا أن هنالك بعضاً من الدراسات التطبيقية إستخدمت الصادرات الأولية وخاصة الزراعية منها في تقدير حجم الموارد الطبيعية للدول المعنية.

أنواع الموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية إلى نوعين :

أ- موارد طبيعية ناضبة أو إستنفادية :

وهذا النوع مرتبط بالإستهلاك ، ويكون المورد الطبيعي ناضب إذا كان معدل إستهلاكه يفوق معدل تكأثره . مثال لذلك البترول وخامات المعادن وغيرها.

[1] - على أحمد سليمان ، قاموس المصطلحات الإقتصادية ، (2006م) ، الخرطوم دار عزة للنشر والتوزيع ، ص 276

ب–موارد طبيعية متجددة :

هي تلك الموارد التي لها القدرة على الزيادة أو النمو بطريقة طبيعية مثال لذلك الثروة الحيوانية الأسماك والأخشاب ، ولكن من الصعب للمورد تجديد نفسه كلما كانت فترة إنتاجة طويلة ودرجة إستغلاله تفوق نموه مثل الأخشاب الأستوائية النادرة وبعض الحيوانات البرية والمائية.

مستوى التقنية:

تعتمد كفاءة إستخدام عوامل الإنتاج التقليدية في العمليات الإنتاجية على مستوى التقنية، ولهذا فهو مهم لضمان كفاءة إستخدام هذه العناصر. ويشير التقدم في مستوى التقنية إلى التغيرات التي تطرأ على عمليات الإنتاج أو تقديم سلع وخدمات جديدة تشمل السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج والسلع النهائية، بالإضافة إلى التحسن في جودة وإنتاجية المنتجات القائمة.

لهذا فإن التقدم في مستوى التقنية هو عملية متواصلة من التحسينات والتطورات الكبيرة والصغيرة على حد سواء فس العمليات الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات. ولما كان للتقدم في مستوى التقنية عظيم الأثر على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة وإستمرار نمو الإقتصاد ورفع مستوى معيشة الأفراد، فلقد إنشغل الإقتصاديون طويلاً بشأن كيفية دعمه وتعزيزه.[1]

[1] - ساموبلسون ، ونوردهارس ، مرجع سابق ص 588

مفهوم وأهمية مستوى التقنية:

من المتطلبات الأساسية لتمكين الإقتصاد من الإستجابة لتحديات العولمة هي تطوير وترقية مستوى التقنية وتوجيهها نحو نمو وتنمية الإقتصاد.

تعرف التقنية في المجالات العلمية على إنها الإكتشافات والإختراعات العلمية الناتجة عن تحليل الظواهر المختلفة في المجالات العلمية المتعددة، أما مستوى التقنية في المجالات الإقتصادية فإنه يعني جملة المعرفة العلمية بوسائل وطرق إنتاج السلع والخدمات المتاحة داخل الإقتصاد والتي تستخدم توليفات مختلفة من عوامل الإنتاج لتحقيق ناتج معين.

وقد أبرزت العديد من الدراسات بأن التقدم في مستوى التقنية ذا أثر مباشر على زيادة القيمة المضافة، حيث أوضحت دراسة سولو 1956م بأن تراكم رأس المال والعمالة لهما أثر ضئيل على زيادة الإنتاج بينما تطبيق التقنية الحديثة يؤدي إلى زيادة ملحوظة في حجم الإنتاج مثال لذلك الإتحاد السوفيتي سابقاً والذي إعتمد في نمو إقتصاده على تراكم عناصر الإنتاج واجهته تناقص الغلة وتتدهور كبير في الإنتاج وبالمقابل فإن دول شرق أسيا خاصة اليابان وكوريا وهونج كونج والتي أنفقت أموال طائلة في تطوير مستوى التقنية إستطاعت تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة في إقتصاداتها.[1]

[1] - عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإقتصاد السوداني ، (2001م) ، دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة 1970- 2000م ، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة ، ص 431- 432

أنواع التقدم التقني:

طبقاً لهيكس (1932م) هنالك ثلاثة أنواع من التقدم التقني وفقاً لمفهوم معدل الإحلال الحدي بين عناصر الإنتاج ، والذي يعني إحلال عنصر محل أخر مع ثبات حجم الإنتاج :

أ- **التقدم التقني المحايد** : ويعرف بمحايد هيكس وهو عبارة عن التقنية غير المستوطنة في عناصر الإنتاج ، بحيث لا تؤثر علي حجم أي من المتغيرات المرتبطة بدالة الإنتاج بالنسبة لهيكس يكون التقدم التقني محايد إذا كان نسبة معدل الناتج الحدي لعنصر العمل إلى نسبة معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال ثابتة ، أي زيادة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل ورأس المال نفس النسبة ومن ثم يؤدي إلى زيادة حجم الناتج مع ثبات نسبة عنصر العمل إلى عنصر رأس المال لهذا فإن زيادة حجم الناتج تحدث دون أن تتغير كمية عناصر الإنتاج. ويسمى بالتقدم التقني الموفر للإنتاج .

ب-التقدم التقني الموفر لعنصر رأس المال:

يكون التقدم التقني موفر لعنصر رأس المال إذا أدى إلى زيادة معدل الناتج الحدي لعنصر العمل بنسبة أكبر من معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال.

ج -التقدم التقني الموفر لعنصر العمل:

يكون التقدم التقني موفر لعنصر العمل إذا أدى إلى إرتفاع معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال بنسبة أكبر من معدل الناتج الحدي لعنص العمل مما يؤدي إلى إنتقال دالة الإنتاج مع

إنخفاض معدل الإحلال الحدي بين عنصري العمل ورأس المال ، مما يؤدي إلى كثافة إستخدام رأس المال في دالة الإنتاج وتوفير عنصر العمل ، وهو الأكثر إنتشاراً في الدول المتقدمة لندرة الأيدي العاملة وإرتفاع إجورها مقارنة بتكلفة رأس المال .

العوامل التي تؤثر علي عنصر التقنية :[1]

أ- حجم الموارد المتاحة داخل الإقتصاد، ودرجة الكفاءة الإقتصادية في إستخدام تلك الموارد وتشمل هذه الموارد حجم رأس المال المادي ، ورأس المال البشري والجهود المبزولة لتحديث التقنية وخاصة في مجالات الإنتاج والتصميم، والسياسات المطبقة لجزب الإستثمار الأجنبي القادر علي نقل التقنية الحديثة داخل الإقتصاد.

ب-الحوافز والدوافع المتاحة: وتختلف درجة إستخدام الموارد المتاحة داخل الإقتصاد بإختلاف الحوافز والدوافع المرتبطة بعملية الإستثمار والإنتاج والتي تتأثر بالسياسات الحكومية المطبقة علي مستوى الإنتاج الكلي ، والسياسات المالية والنقدية المحفزة لتحديث التقنية كما أن هنالك دوافع ناشئة من حدة المنافسة داخل أسواق المنتجات سواء من المنافسين المحليين أو الأجانب .

ج- الإيطار التشريعي والمؤسسي القائم وهو يعزز عملية بناء الإمكانات التقنية للدولة وذلك من خلال دعم الأنشطة الصناعية وحقوق الملكية ودرجة كفاءة المؤسسات البحثية التي تعمل على تحديث التقنية.

---

[1] - مروة نبيل محمد سويلم ، (2007م) ، جامعة القاهرة ، ص 86

ج- حجم الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الإقتصادية والذي يترتب عنه سرعة إنتشار التقنية داخل القطاعات الإقتصادية المختلفة.

عوائق التقدم التقني في الدول النامية:

1- نقص البنية المؤسسية الداعمة للتقنية، حيث تفتقر غالبية الدوال النامية الى التنسيق والتفاعل المتبادل بين المؤسسات البحثية والتعليمية والتدريبية القائمة من جهة، والقطاعات الإنتاجية المختلفة من جهة أخرى، مما يؤثر على نوعية البحث العلمي الذي يتم داخل الدولة ونوعية التقنية السائدة.

2- ضعف النظم المحفزة للإبتكار ، مما يؤدي للإستمرار في إستيراد التقنية والقيام بتقليد المنتجات التقنية دون تطويرها أو إبتكارها

3- إنخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية القادرة علي التعامل مع التقنية الحديثة بسبب ضعف مستوى التعليم والتدريب ، وهذا ينعكس سلباً علي كفاءة إستخدام الموارد المتاحة

4- إرتفاع تكاليف التقنية مقارنة بالإمكانات المتاحة للدول النامية.

5- قلة الأموال المخصصة لأنشطة البحث والتطوير ، والتي يترتب عنها قلة عمليات الإختراع والإبتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج.[1]

[1] - مروة نبيل محمد سويلم ، المرجع السابق، ص 88

مستوى التقنية في إقتصاد السودان:[1]

بالنظر لحالة إقتصاد السودان فإنه يعاني من تدني كبير في مستوى التقنية والسبب في ذلك يرجع إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية المخصصة بأعمال البحث والتطوير والتي من شأنها أن تعمل على زيادة المعرفة التقنية في الداخل، فتدفق التمويل الحكومي لإعمال البحث والتطوير التي تم رصدها خلال العام 2005م لوزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتقانة المنوط بهما القيام بأعمال البحث والتطوير تساوي 4.04 مليون جنيه والتي تعادل فقط 0.002% من الناتج القومي الإجمالي، ومقارنة هذه النسبة مع ما تنفقه الدول المتقدمة على أعمال البحث والتطوير والذي يصل إلى 15% من الناتج القومي الإجمالي يلاحظ تواضع الدعم الحكومي لأعمال البحث والتطوير والذي إنعكس سلباً على تدني مستوى التقنية في السودان، بالإضافة إلى ذلك نجد المعدل العالمي للباحثين المتفرقين يبلغ 70-80 باحثاً لكل 10.000آلف نسمة في الدول المتقدمة و1.7 باحثاً في البلاد العربية بينما لا تتعدى هذه النسبة في السودان 0.02 باحثاً لكل 10.000آلف نسمة ويتضح بذلك ضرورة مضاعفة دعم البحث العلمي للنهوض بأعمال البحث والتطوير.[2]

[1] - التقرير الإستراتيجي الوطني لبنك السودان لعام 2010م ، ص 410

[2] التقرير الإستراتيجي الوطني لبنك السودان لعام 2010م ، ص 430

ثانياً- المحددات غير المباشرة لنمو الإقتصاد في الأجل الطويل :

العوامل الإقتصادية وتشمل:

1- السياسات الإقتصادية الكلية :

وتضم السياسات المالية والنقدية، وتؤثر على نمو الإقتصاد إما عن طريق تأثيرها على تراكم عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال، أو عن طريق تأثيرها على كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج. فالسياسة المالية بحسب نظرية النمو من الداخل لها تأثير كبير على نمو الإقتصاد في الأجل الطويل. أما السياسة النقدية فهي تؤثر على معدل التضخم وسعر الفائدة ومن ثم قرارات الإستثمار.

2- التضخم

أثر التضخم على نمو الإقتصاد غامض في أدبيات النظرية الإقتصادية. ولكن وفقاً لإثر (توبن مندل) بأن التوقع بمعدل تضخم عالي يقود الى تخفيض سعر الفائدة ومن ثم يسبب تعديل في محفظة الإصول المالية للمستثمرين من الأرصدة النقدية إلى رأس المال الحقيقي والذي يؤثر إيجاباً على نمو الإقتصاد غير أن في الدول النامية التوقع بمعدل تضخم عالي يقود إلى تحول الأرصدة النقدية إلى إصول ثابتة أو إلى عملات أجنبية يتم تحويلها الى الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الإستثمارات وبالتالي يخفض من معدل نمو الإقتصاد .

3- التجارة الخارجية وإنفتاح الإقتصاد:[1]

تلعب التجارة الخارجية دوراً رئيساً في إقتصادات الدول النامية بإعتبارها مصدر رئيسي للعملات الأجنبية التي تستخدم في إستيراد الألات والمعدات وغيرها من السلع الأساسية ، وكذلك مصدر للخبرة الفنية التي تعتبر من متطلبات التنمية الإقتصادية، فهي أقل الوسائل تكلفة وأكثرها إقتصاداً لأنها لاتحمل الدول النامية أعباء القروض الأجنبية التي تتحملها بإقتراض النقد الأجنبي من ناحية أخرى يعتبر إنفتاح الإقتصاد محدداً مهم لنمو الإقتصاد فلقد أشارت كثير من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين إنفتاح الإقتصاد ونموه.

4- الإستثمار الأجنبي المباشر:

ويعرف بأنه ذلك النوع من الإستثمارات الذي يقوم فيه المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتقنية الى داخل الدولة المعنية، سواء كان ذلك بالمشاركة أوالتملك المطلق للمشروع الإستثماري ويلعب الأستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في تدويل النشاط الإقتصادي وهو مصدر رئيس لإنتقال التقنية الحديثة ويؤثر على إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ثم يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإقتصاد.

5- أعمال البحث والتطوير:

ويقصد بها ذلك النشاط الخلاق الذي يهدف الى زيادة رصيد المعرفة وإستخدام هذه المعرفة لإستنباط تطبيقات جديدة. وتلعب أعمال البحث والتطوير دوراً مهماً في نمو الإقتصاد حيث إنها تعمل على إبتداع أو إبتكار أساليب إنتاجية جديدة أو إكتشاف موارد إنتاجية جديدة تؤدي إلى

---

[1] - إبراهيم نصار سالمان ، مقارنة محددات التنمية الإقتصادية في مصر وتركيا وكوريا 1960- 1980 جامعة عين شمس مصر ص 29

زيادة كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج ومن ثم تقود إلى زيادة معدلات نمو الإقتصاد في الأجل الطويل . فالعلاقة موجبة بين أعمال البحث والتتطور ونمو الإقتصاد.

6- المؤسسات المالية :

هنالك عدد من الدراسات والنماذج التطبيقية تناولات العلاقة بين المؤسسات المالية المختلفة ونمو الإقتصاد ، حيث أكدت معظمها على أهمية هذه المؤسسات في عملية نمو الإقتصاد .

7- العوامل المؤسسية:

هي عبارة عن مؤسسات تعني بالقوانين الرسمية والقيود الغير رسمية ، وطريقة تطبيقها جميعاً وتشكل التفاعل الإنساني وهي تلعب دوراً اساسياً في تشكيل الأداء الإقتصادي. هذه العوامل المؤسسية تناولاتها عدد من الدراسات وركزت جميعها على خمس أنواع من المؤسسات هي :حقوق الملكية والمدنية، القوانين المنظمة للمؤسسات، مؤسسات الإستقرار الإقتصادي مؤسسات التأمين الإجتماعي ومؤسسات الأدارة، وهي ليست ذات تأثير مباشر على نمو الإقتصاد إنما تؤثر على محددات نمو الإقتصاد الرئيسة من رأس مال مادي وبشري ومستوى تقني وعن طريقها تؤثر على نمو الإقتصاد.

8- العوامل السياسية:

حيث أوضحت الدراسات بإن المناخ السياسي هو الذي يؤثر على نمو الإقتصاد حيث ذكرت هذه الدراسات **(Seully 1988),(lensink 2001)** بان عدم الإستقرار السياسي يزيد من عدم التأكد، من ثم لايشجع على الإستثمار ويعوق نمو الإقتصاد بالإضافة لذلك فإن درجة الديمقراطية ترتبط بنمو الإقتصاد سلباً أو إيجاباً معتمدة على القنوات المتعددة التي تمر بها.

9- العوامل الإجتماعية والثقافية :

عدد من الدراسات تناولت طبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادي والعوامل الإجتماعية والثقافية منها (**Landes,2000**)(**Zak and Knack,2001**) حيث قامت بفحص عدد من العوامل الإجتماعية والثقافية ممثلة في التركيبة الأثنية والثقة والدين والمعتقدات والميول والإتجاهات والصراعات الأثنية والإجتماعية فوجدت علاقتها بنمو الإقتصاد إما غير مباشرة أو غير وأضحة. (1)

10- العوامل الجغرافية:

عرف دورها الإقتصادي منذ زمن بعيد في الدراسات التطبيقية (Gallup,etal 1999)

حيث إستخدم الباحثون عدد من المتغيرات التقريبية لتمثيل العوامل الجغرافية مثل القيمة المطلقة لخط العرض، والبعد عن خط الإستواء، متوسط الحرارة، ومتوسط هطول الأمطار، ونوعية التربة وغيرها، فإن العلاقة إيجابية بين العوامل الجغرافية والنمو الإقتصادي خاصة العوامل المناخية والموارد الطبيعية والتمغرافيا .

11- العوامل الديموغرافية والسكانية:

لقد أوردها إبن خلدون في مقدمته، بأن العامل السكاني مهم للتقدم الإقتصادي، حيث ذكر بأن التقدم الإقتصادي يعتمد على عنصرين هما الزيادة السكانية ومزايا تقسيم العمل، ويقر بأن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة القوي العاملة ومن ثم تقسيم العمل، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع. (2)

---

[1] - إبراهيم نصار سالمان ، مقارنة محددات التنمية الإقتصادية في مصر وتركيا وكوريا ، المرجع السابق ص 30

[2] - لبيب شقير ، تاريخ الفكر الإقتصادي ، (1988م) ، القاهرة نهضة مصر للطباعة والنشر ، ص 61- 62

المبحث الثاني

مساهمة قطاعات الإقتصاد الرئسية في نمو إقتصاد السودان :-

مقدمة:

يتكون إقتصاد السودان من ثلاث قطاعات إقتصادية رئيسية وهي الزراعة والصناعة والخدمات. وتساهم هذه القطاعات بنسب متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي ومن ثم نمو الإقتصاد، وهده النسب المتفاوتة لمساهمات قطاعات الإقتتصاد ترجع للظروف الإنتاجية التي يمر بها كل قطاع وحجم الإستثمارات السنوية فيه، وتعد الظروف المناخية ومستوى الإنتاجية والأسعار العالمية لمنتجات البلاد من أهم العوامل التي تؤثر على مساهمات قطاعات الإقتصاد.

مساهمة قطاع الزراعة في نمو إقتصاد السودان:-

يتكون قطاع الزراعة من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية، وتقدر جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بنسبة 32% من جملة مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع تقريباً، وبتكوينه هذا يعتبر أكبر قطاعات الإقتصاد في السودان ، فهو المصدر الرئيس لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم أفراد المجتمع، وبالتالي فهو المحرك الرئيس للتراكم الرأسمالي والإدخار والدافع الأساسي للإستثمار ومن ثم عملية نمو الإقتصاد .

وبجانب هذه المكانة الهامة التي يحتلها قطاع الزراعة في إقتصاد السودان، فإنه يشكل الوعاء الرئيسي للعمالة، حيث يستوعب نحو 80% من القوة العاملة، ويكسب معظم سكان الريف الذين يمثلون 65% من جملة سكان السودان وعيشهم من الأنشطة الزراعية، وينتج محاصيل غذائية لمعظم سكان البلاد، بجانب ذلك يشارك قطاع الزراعة بنسبة تصل إلى 98% من عائدات البلاد

من العملات الأجنبية قبل إنتاج وتصدير البترول عام 1999م ، وتعتمد عليه قطاعات الإقتصاد الأخرى في حصولها على المواد الخام وخاصة قطاع الصناعة. وعليه يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية خاصة وله دور كبير وفعال في نمو إقتصاد السودان .[1]

فبناءً على هذه الأهمية فإن معظم الإستثمارات في البلاد وجهة لقطاع الزراعة، حيث بلغت مشاركة القطاع الخاص في هذه الإستثمارات 56% بينما مشاركة القطاع العام 44% والأخير تقع تحت سيطرته المشروعات المروية صناعياً.

المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان:

1- مكونات الإنتاج في هذا القطاع تتصف بعدم التوازن بسبب عدم مشاركة قاعدة واسعة من المنتجات الزراعية المختلفة، وهذا جعل الإقتصاد يعتمد على محصول نقدي واحد ألا وهو القطن وقد كان يمثل نسبة كبيرة من صادرات البلاد، مما عرض إقتصاد البلاد لخطر التقلبات في الأحوال الطبيعية وتقلبات الأسعار العالمية.

2- عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم علاقات الإنتاج في قطاع الزراعة وإعادة هيكلته ورفع مستوى إنتاجيته، كما لاتوجد أسس واضحة في إختيار المحاصيل المناسبة في المشروعات المروية التي تمتلكها الدولة.

3- ضعف البنيات التحتية وخاصة خدمات الري في المشروعات المروية وعدم كفاية وسائل النقل والتخزين.

---

[1] - الزبير بشير طه وحامد حسين محمد فكي ، بين التقنية والتنمية ، سلسلة إصدارات الوعدالحق ، (2005م) ، الخرطوم المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، ص 48- 50

4- عدم توفر التمويل الكافي للقيام بالعمليات الزراعية المختلفة في الوقت المناسب وإرتفاع تكاليفه.

5- ضعف نظم التسويق والذي إرتبط بأسواق محددة وعدم الإنفتاح على أسواق جديدة وإتباع سياسة البيع الآجل بأسعار زهيدة والتي أطرت بدخول المزارعين.

6- ضعف إرتباط العمليات الزراعية بمخرجات البحوث العلمية.

7- عدم كفاية الخدمات البيطرية في قطاع الثروة الحيوانية مما أدى إلى تفشي الأمراض فيه.

8- الإحتكاكات التي تحدث بين المزراعين والراعاة بسبب المراعي.

كل هذه المشاكل وغيرها حالت دون تطور قطاع الزراعة، عليه فإذا ما قامت الدولة بمعالجة هذه المشاكل والمعوقات، يمكن لهذا القطاع أن يتعاظم دوره في زيادة وإستدامة معدلات نمو الإقتصاد، فضلاً عن تحريكه لقطاعات الإقتصاد الأخرى والتي تعتمد عليه وخاصة قطاع الصناعة.

جدول رقم (1.3) يوضح مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %
1990	30.3	2003	34.4
1991	28.7	2004	32.1
1992	33.9	2005	31.8
1993	38.1	2006	30.8
1994	40.7	2007	30.2
1995	43.0	2008	30.0
1996	45.0	2009	30.8
1997	47.6	2010	31.3
1998	48.7	2011	31.5
1999	49.8	2012	30.0
2000	46.6	2013	31.5
2001	37.6	2014	28.2
2002	35.2	2015	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات وزارة المالية والإقتصاد الوطني العرض الإقتصادي

مساهمة قطاع الصناعة في نمو إقتصاد السودان:-

أصبح تنويع الإقتصاد من الإتجاهات الضرورية والحديثة للقضاء على التخلف الإقتصادي وتحديث الإقتصاد بالصورة التى تجعله أكثر حركة، لهذا يعتبر قطاع الصناعة حديثاً من أهم القطاعات التي تقود إلى تنويع الإقتصاد ومن ثم تجعلها أكثر حركة وأكثر نمو وتقدماً.

يشتمل قطاع الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية والإستخراجية والنفطية ، ممثلة في المواد الغذائية وتصنيع الآليات والمعدات ومواد البناء وإنتاج المياه والكهرباء والتعدين وإستخراج البترول وغيرها.

مثل غيره من الدول النامية، كانت بداية الصناعة في السودان متواضعة كما ذكر أبوعفان (1980-1981) حيث نشأت كنوع من التصنيع لإحلال الواردات، وذلك لسد حاجة البلاد من السلع الإستهلاكية، ولهذا كانت مساهمة قطاع الصناعة في الإقتصاد متواضعة للغاية لا تتعدي 1% من إجمالي الناتج المحلي عند إستقلال البلاد 1956م، ولكن في الفترات اللاحقة أعطت برامج وخطط وسياسات الدولة الإقتصادية إهتمام كبير لقطاع الصناعة، حيث بدأت الدولة في الإستثمار الصناعي في البلاد وذلك بتوسيع حصة القطاع العام، بجانب تشجيع القطاع الخاص ليعب دوراً فعالاً في تطوير وترقية هذا القطاع، بإستصدار القوانين والتشريعات التى ساعدت على ذلك ، مع إنشاء المؤساسات التى تدعم هذا الإتجاه. ومن ثم كان الجهد المزدوج بين القطاعين العام والخاص في مجالات الإستثمار الصناعي أدى إلى زيادة مضطرده في معدل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .[1]

[1] - عثمان إبراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص 162

المشاكل والمعوقات التى تعترض تطور ونمو الصناعة في السودان:-

1- ضعف البنية التحتية ممثلة في تيار الكهرباء وقطوعاته المتكرره، وقلة وسائل النقل والترحيل والتخزين وإنعدام الطرق المعبدة في معظم أنحاء البلاد.

2- قوانين الإستثمار لا تحفز المستثمرين بسبب الإجراءات الروتينية العقيمة، بالإضافة للدعومات والإعفاءآت في ظل القوانين السارية، كما أضعفت سياسة إحلال الواردات منافسة المنتجات الصناعية والتصنيع.

3- نقص الأيدي العاملة المدربة والماهره مع تزايد العمالة غير الماهره إلى جانب تزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة المدربة إلى الخارج، مما أفقدت قطاع الصناعة جزءاَ كبيراُ من قدرته على النمو والتطور.

4- صغر حجم رؤس الأموال خاصة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى صعوبات التمويل الذي يتطلب أجل طويل، وعدم وجود سوق مالية كقوةً لتوفير مثل هذا النوع من التمويل.

5- نقص المقدرات الإدارية والتنظيمية التي إنعكست سلباً على التخطيط والتشغيل والإنتاج والتسويق.

6- ضعف نطاق السوق المحلي وضعف الدخول لأسواق عالمية جديدة بسب ضعف المنافسة والجودة.

7- ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين المدخلات والإنتاج، مما إنعكس سلباً على الطلب المتأثر بالإنتاج الصافي.

8- إنحسار مشاركة القطاع الخاص في الصناعة نتيجة لتوسع في النشاط الإقتصادي للقطاع العام، مع ضعف ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة نتيجة لسياسات التأميم في بداية عقد السبعينات والإعفاءآت الضريبية والجمركية لنشاط القطاع العام.

9- ضعف دراسات الجدوي الإقتصادية والفنية للمشروعات الصناعية وخاصة القومية منها حيث أظهرت التجربة العملية توقف بعض مصانع القطاع العام عبر الحقب المختلفة بعد وقت وجيز عن العمل، بسبب ضعف جدواها الإقتصادية والفنية وسوء إدارتها .

10- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي أفرز مناخاً غير محفز للإستثمار في مجال الصناعة .

11- نقص النقدي الأجنبي بالبلاد وخاصة قبل تصدير البترول أثر سلباً علي إستيراد مدخلات الإنتاج وقطع الغيار ، مما أدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية وتوقف كثير من المصانع خاصة مصانع النسيج ومعاصر الزيوت وغيرها.[1]

الحلول:-

1- يجب أن تستهدف خطط وبرامج وسياسات الدولة الإقتصادية رفع كفاءات المنشآت والمصانع عن طريق الوصول لحجم الإنتاج الأمثل الذي يحقق أقصي فائدة ممكنه مع فتح فرص إستثمارية جديده .

[1] - عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سابق ، ص 134

2- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في القطاع الصناعي وذلك بتهيئة المناخ الإقتصادي والإستثماري الممثل في سن القوانين والتشريعات وضمانات الإستثمار والملكية القادرة على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، وخروج الدولة تدريجياً من إدارة النشاط الصناعي إلا في المشروعات التى تتطلب رؤس أموال كبيرة تفوق مقدرة القطاع الخاص أو أقل ربحية له مثل إقامة السدود والطرق والكباري وإنتاج الكهرباء والمصارف وغيرها من مشروعات البنية التحتية التى يحتاجها قطاع الصناعة .

3- تشجيع المنافسة وكسر الإحتكارات التي تقتل روح المبادرة والإبداع والسعي لتحقيق جودة المنتجات ورفع كفاءاة الإنتاج بنوعيها الفنية والإقتصادية.

4- تنمية أسواق رأس المال وتشجيع المدخرات المحلية لتوفير التمويل الأفضل لعمليات الصناعة.

5- تقليل الفاقد الإقتصادي بسبب سؤ إدارة وتوزيع إستخدام الموارد الذي يؤدى إلى رفع تكاليف الإنتاج ويضعف الحافز للإستثمار.

6- جذب الإستثمار الأجنبي بسياسات إقتصادية توفر البيئة القانونية والتشريعية التي تعمل علي حماية الملكية وطمأنة المستثمرين الأجانب على أموالهم .[1]

فإذا قامت الدولة بهذه المعالجات وغيرها، فإنه يمكن لقطاع الصناعة أن يلعب دوراً كبيراً في إستدامة نمو إقتصاد السودان وتقدمه، ومن ثم تتغير تركيبة إقتصاد السودان إلى الأفضل، وذلك

[1] - قسوم خيري بلال ، مرجع سابق ، ص 189- 194

بتقليل من هيمنة قطاع الخدمات الذي يحتوي على كثير من النشاط الخدمي الهامشي وغير المنتج.

جدول رقم (2.3) يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة%
1990	13.2	2003	20
1991	11.5	2004	21.4
1992	12	2005	22
1993	11.3	2006	23
1994	12.3	2007	26.3
1995	12	2008	31.1
1996	13.2	2009	24.7
1997	11	2010	22.3
1998	16	2011	23.3
1999	14.6	2012	17.9
2000	23.5	2013	20.9
2001	19.5	2014	17.8
2002	20.7	2015	20.2

المصدر إعداد الباحثون من بيانات وزارة المالية والإقتصاد الوطني العرض الإقتصادي

مساهمة قطاع الخدمات في نمو إقتصاد السودان :[1]

تعتبر الخدمات من السلع غير المنظورة تحسب قيمة السلع المنظورة في الناتج المحلي أوالدخل الإجمالي للدولة، فزيادة حجمها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم زيادة الإقتصاد إلا أن هنالك صعوبات تواجه حساب القيمة الكلية بطريقة دقيقة

[1] - الزبير بشير طه وحامد حسين محمد فكي ، مرجع سابق، ص 50

مما تؤدي إلى تقدير حجم الناتج المحلي بأقل من قيمته الحقيقة، يضم قطاع الخدمات كل الأنشطة غير الزراعية مثل الإتصالات ووسائل النقل والتجارة وخدمات البنوك بالإضافة إلى الخدمات العامة من تعليم وصحة وسكن وبعض الخدمات الإجتماعية، ويشكل أحد الأركان الأساسية للإقتصاد وتظهر أهميته في إرتباطة الوثيق بأنشطة القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يساعد في تقدم وتطور هذه القطاعات، وتشير التطورات العالمية الحالية إلى الإتجاه التصاعدي في أنشطة القطاع الخدمي تبعاً للتطورات التقنية المتصاعدة والمزدهرة في مجال الإتصالات والمعلومات وما تجلبه تلك الأنشطة من عائدات مادية منافسة لعائدات قطاع الإنتاج المباشر، يمثل قطاع الخدمات في إقتصاد السودان موقعاً متقدماً ويتجلى ذلك في مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نمو الإقتصاد.

لهذا فإن الفرصة مازالت متاحة للنهوض لقطاعات الإقتصاد الرئيسة من أجل تحقيق نمو مستدام لإقتصاد السودان، وفي هذا الصدد لا بداء من تفعيل دور البحث العلمي وربطه بعمليات الإنتاج لهذه القطاعات والعمل على إتباع وتطوير تقنيات ملائمة للإنتاج والإنتاجية والنوعية فيها.[1]

[1] - الزبير بشير طه وحامد حسين محمد فكي ، مرجع سابق، ص 50

جدول رقم (3.3) يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة%
1990	54.3	2003	31.1
1991	53.8	2004	30.6
1992	49.1	2005	30.7
1993	44.7	2006	30.5
1994	43.0	2007	31.6
1995	42.9	2008	30.9
1996	40.5	2009	31.6
1997	37.3	2010	42.8
1998	36.3	2011	36.5
1999	32.4	2012	39.4
2000	32.0	2013	47.9
2001	31.1	2014	47.8
2002	31.6	2015	

المصدر إعداد الباحثون من بيانات وزارة المالية والإقتصاد الوطني العرض الإقتصادي

الفصل الرابع

التحليل الوصفي والخاتمة

المبحث الأول: إنتاجية القطاع الصناعي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

المبحث الأول

التحليل الوصفي

مقدمة :

يشير واقع الصناعة إلى أن هناك بعض القطاعات تحقق نجاحات وتعمل على إستغلال نسبة مقدرة من طاقاتها الإنتاجية المتاحة بينما تتعثر قطاعات أخرى تتصاعد فيها معدلات الطاقة العاطلة بل وتتوقف بعضها وكل هذا نتيجة للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي والمشاكل المختلفة التي تحول دون إنطلاقة هذا القطاع الإستراتيجي الهام الذي يعول عليه كثيرا لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية علما بان هناك أكثر من 25 الف منشأة تتوزع على ولايات السودان المختلفة وتاتي في المقدمة ولاية الخرطوم لما تمتاز به نسبيا من بنيات تحتية مقارنة بالولايات المختلفة ولكونها السوق الرئيسي ومركز للنشاط التجاري الذي تنطلق منه التجارة لعموم السودان.

جدول رقم (1.4) يوضح إنتاجية القطاع الصناعي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الفترة 1990- 2015 م

بالآلف الجنيهات

السنة	إنتاجيةالقطاع الصناعي	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمةإنتاجية القطاع الصناعي في GDP%
1990م	14535	110110.7	13.2
1991	22218.8	192660.5	11.5
1992	50394	421818.0	12
1993	108005	948448.0	11.3
1994	231300	1881289.0	12.3
1995	488711.2	4049739.4	12
1996	1389107.2	10478137.2	13.2
1997	1773960.6	16137370.6	11
1998	35254550.8	21935910.0	16
1999	3947734.3	27058814.4	14.6
2000	7944799	33770571.0	23.5
2001	7943916	40658558.0	19.5
2002	9921710	47756111.0	20.7
2003	11058313	55733784.0	20
2004	147168.5	68721385.0	21.4
2005	18835295	85707127.0	22
2006	22585377.4	98291904.1	23
2007	31551382.2	119873265.8	26.3
2008	42224248.8	135511711.8	31.1
2009	34427246.2	139386527.4	24.7
2010	35878343.4	160646457.5	22.3
2011	42504138.7	82151341.1	23.3
2012	39779938.3	222547941.5	17.9
2013	63558625.2	304116780.6	20.9
2014	79768716.5	447998221.6	17.8
2015	11786200.0	58293700.4	20.2

المصدر إعداد الباحثون من بيانات وزارة المالية والإقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء خلال الفترة 1990- 2015م

التحليل الوصفي :

كانت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي في عام 1990م ، 13.2 % ، وفي هذا العام تغير نظام الحكم في السودان بقيام ثورة الإنقاذ والتي بادرت بعقد مؤتمر إقتصادي شامل إستناداً على توصياته تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي وحشدت له كل الطاقات المتاحة مع تعدد الهياكل الإقتصادية والمالية والمؤسسية للدولة.

أما في عام 1991م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 11.5%، ويرجع ذلك إلى سياسة التخصيص الذي قامت به حكومة الإنقاذ لبعض القطاعات الإنتاجية. أن القطاع الصناعي يعاني من عدم وجود سياسة تدعم التصنيع المحلي آلية التحكم في قرارات إستيراد السلع الإستراتيجية، وغياب صيغ تمويل تكون أكثر ملائمة بالقطاع الصناعي.

أما في عام 1992م ذادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 12% ، وفي هذه المرحلة دخل الإقتصاد مراحل جديدة من مركزية الإدارة والسلطة الإقتصادية وتحكيمة الإسعار إلى إقتصاد يتجه نحو حرية حركة وقوى السوق وعوامل الإنتاج وتحفيز المبادرات الفردية وتوسيع دائرة النشاط الإنتاج.

وفي العام 1993م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 11.3% ، بسبب سياسة التحرير الإقتصادي التي أثرت علي مختلف القطاعات الإنتاجية لا سيما قطاع الصناعة، والذي أفرز مناخاً غير محفز للإستثمار والتشوهات في الهياكل الإقتصادية التي أدت إلى تقيد حركة الإقتصاد بالقيود الإدارية. وأيضاً نقص النقد الأجنبي أثر سلباً بسبب إستيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما أدى إلى إنخفاض مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي .

أما في العام 1994م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 12.3% ، تطورت المصانع وتم إدخال التقنيات الحديثة وأصبحت قادرة على منافسة المصانع الحديثة مثل صناعة المعاصر والصناعات الكيماوية الحديثة.

أما في العام 1995م إنخفضت مساهمة إنتاجية هذا القطاع إلى 12% ، بسبب ضعف البنيات الأساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل.

وفي عام 1996م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 13.2% وذلك لإعتمادها في تمويل رأس مالها الإنشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصارف المحلية والمصادر الخارجية.

أما في عام 1997م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 11% ، ويعزى ذلك إلى توحيد سعر الصرف من 8 أسواق في سنة 1996م إلى سوق واحد في عام 1997م وتلاشت الفجوة كلياً لتوحيد الأسواق وتحقيق سعر صرف واقعي تحدده قوى السوق .

اما في عام 1998 م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 16%، وذلك بسب إتباع الحكومة لأهداف تعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفضت معدلات التضخم وخفض الإستدانة من الجهاز المصرفي.

أما في 1999م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 14.6%، في هذه الفترة تم التركيز على مورد جديد إلى قطاع الصناعة وتم صرف أموال ضخمة وإهمال الصناعات الأخرى وظهور البترول وكانت مساهمتة إيجابية حيث أدي إلى زيادة النقد الأجنبي تمكن البنك المركزي بتمويل القطاعات الإنتاجية المختلفة بما في ذلك قطاع الصناعة.

أما العام 2000م زادت مساهمة إنتاجية الصناعة بنسبة كبيرة بلغت حوالي 23.5% ، وذلك بسبب العائدات البترولية التي تدخل عبر النظام المصرفي. مما أدى إلى زيادة إنتاجية القطاع الصناعي، إضافة إلى دخول إستثمارات أجنبية.

أما في العام 2001 م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي 19.5 %، وفي هذه الفترة أهمل القانون حماية المنتجات الوطنية مع أن منظمة التجارة العالمية أعطت الدول الحق في إصدار تشريعات تحمي منتجاتها من الإغراق جراء تدفق السلع الأجنبية المدعومة.

في العام 2002م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 20.7 %، في هذه الفترة تدفقت الإستثمارات الخارجية بمختلف أنواعها مما أدى إلى إرتفاع عائدات هذا القطاع ونجحت سياسات البرامج الإقتصادية في إستعادة الإستقرار الإقتصادي وجعلت البيئة الإقتصادية أكثر ملائمة وتشجيعاً للإستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي.

أما في العام 2003م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 20% ، فى هذه الفترة زادت حجم رصيد الديون الخارجية معظمها في شكل متأخرات لذا أصبحت قدرة السودان على الحصول على تمويل خارجي محدود.

وفي العام 2004م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي 21.4%، شهدت هذه الفترة إنتعاش الإقتصاد في جانب القطاعات الإنتاجية خاصة إنتاجية القطاع الصناعي كما تحسنت صناعة الآلآت والمعدات ومواد البناء وإرتفعت مساهمته نتيجة لتطور صناعة النفط والكهرباء.

أما في العام 2005م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي بنسبة 22 %، وذلك بسبب تأهيل بعض المصانع العاملة مع التركيز على الصناعات الغذائية والصناعات ذات الأساس الزراعي، وشهدت البلاد مراحل متقدمة ودخلت الإستثمارات الأجنبية للبلاد وتوقيع إتفاقية السلام وكذلك الإستقرار الأمني الذي بدوره يؤدي إلى جذب الإستثمارات الخارجية.

وفي العام 2006م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي لتصل إلى 23%، شهدت هذه الفترة إدخال التقنية المتطورة المطلوبة للصناعات البترولية وخاصة صناعة البتروكيميائية التي تعتبر من الصناعات الإستراتيجية الهامة وكبر حجم الإستثمار المطلوب وكذلك توفرت الخبرات الواسعة ومستوى عالي من الهندسة الكيميائية وإنشاء مجموعة متكاملة منها.

وفي عام 2007م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 26.3%، في هذه المرحلة شهد القطاع الصناعي تقدم تقني وعلمي وتعدد عمليات الإنتاج كما تميز أيضاً بسرعة التطور إذ لازمتها ثورات تقنية مستمرة.

وفي عام 2008م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 31.3%، في هذه الفترة إزدهر الإقتصاد السوداني على خلفية الزيادة في إنتاج النفط وتدفقات كبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر مما صاحبته زيادة ملموسة في إنتاجية القطاع الصناعي وفي هذه الفترة وصلت الصناعة إلى أقصى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام 2009م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 24.7%، ويرجع ذلك إلى أثر إنخفاض أسعار النفط على مجمل حركة الإقتصاد بسبب الازمة المالية العالمية.

وفي عام 2010م إنخفضتٍ مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 22.3 %، وبسبب صرف الأموال الطائلة في الإنتخابات التي أجريت في هذا العام ولم توجه هذه الأموال للجانب الإنتاجي.

شهدت الفترة من عام 2011م زيادة مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى23.3 %، نسبة للسياسات النقدية والتمويلية والتي جعلت ذيادة الإستهلاك والتمويل الإستهلاكي لذيادة القدرة الشرائية، إحدى أهدافها الرئيسية.

وفي عام 2012م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي 17.9%، وذلك نسبةً لما عانته البلاد مؤخراً من إنفصال جنوب السودان وبالتالي فقدت البلاد عائدات البترول التي كانت تعتمد عليها إعتماد كلي وصرف مبالغ من النقد الأجنبي بسبب إستيراد البترول.

وفي عام 2013م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي بحوالي 20.9%، ويعود هذا الامر إلى إنتاج وتصدير معدن الذهب مما أدى إلى إنتعاش الإقتصاد السوداني لا سيما قطاع الصناعة فقط وذلك بتوفير النقد الأجنبي الدي يستخدم في إستيراد قطع الغيار من الخارج والتي بدورها تدعم الصناعة المحلية.

وفي العام 2014م إنخفضت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 17.8%، ويعزى الأمر إلى إختفاء عائدات الذهب وذلك لعدم تمكن الدولة من ضبط تصديره عن طريق قنوات الجهاز المصرفي.

وفي عام 2015م زادت مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي إلى 22.2%، ويرجع السبب في ذلك إلى أن وزارة المالية قد وضعت خطة عبر البرنامج الخماسي بزيادة القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي من 142 مليار جنيه إلى 302 مليار جنيه.

النتائج :

1- هنالك علاقة بين إنتاجية القطاع الصناعي والنمو الإقتصادي.

من المعلوم أن العلاقة ما بين إنتاجية القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وفقاً للنظرية الإقتصادية إلا أن هذه الدراسة أثبتت غير ذلك في بعض الأحيان نجدها إيجابية وأخرى سلبية ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع وإنخفاض مساهمة القطاعات الأخرى.

2- السياسات التي تتبعها الحكومة لها دور متميز في إرتفاع أو إنخفاض إنتاجية القطاع الصناعي.

3- الإهتمام بالقطاع الصناعي يؤدي إلى تقليل الواردات.

كسياسة تشجيع الإنتاج المحلي والإعفاء من الضرائب والعمل على تقيد الواردات وحماية المنتجات المحلية وكل تلك السياسات تعمل على تشجيع الصناعات المحلية.

التوصيات:-

1- إعطاء أولوية إهتمام خاص بتمويل مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني لأغراض توفير المواد الخام للقطاع الصناعي.

2- إستنهاض القطاع الصناعي وتنويع وتطويرالمنتجات الصناعية كماً ونوعاً وإحداث نهضة صناعية شاملة تحقق الإكتفاء الذاتي من السلع المحلية وتدعم صادرات البلاد.

3- العمل على إتباع حزمة من السياسات والأدوات التمويلية اللازمة لتوفير أقصى قدر من التمويل.

4- رفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عن طريق التحديث والتأهيل وإستخدام التكنولوجيا الحديثة.

5- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الجائرة والإغراق.

6- أهمية وجود العمالة الأجنبية في الصناعات التي لا تتوفر لها الخبرات المحلية على أن يرتبط ذلك ببرامج تدريبية لرفع قدرات العامل السوداني.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المراجع

1- أوسكار لأنجه، الإقتصاد السياسي الجزء الثاني، عملية الإنتاج والنظم الإجتماعية ، الطبعة الثانية بيروت 1996م.

2- إيمان عطية ناصف، النظرية الإقتصادية الكلية دار الجامعة الجديدة.

3- الزبير بشير طه وحامد حسين محمد مكي، بين التقنية والتنمية سلسلة إصدار الوعد الحق إصدار رقم 52 الخرطوم المركز القومي للإنتاج الإعلامي 2005م.

4- ساموبلسون، نور دهاوس، علم الإقتصاد بيروت مكتبة لبنان 2006م.

5- عبد العزيز مصطفى عبدالكريم وآخرون ، التخطيط الصناعي طباعة و نشروتوزيع مديرية دار الكتب، شارع ابن الأثير الموصل.

6- عبدالمنعم السيد علي، مدخل في علم الإقتصاد الجزء الثاني مباديء الإقتصاد الكلي بغداد المكتبة الوطنية 1984م.

7- عبدالوهاب الأمين وفريد بشير الطاهر، إقتصاديات التنمية والتخطيط بغداد مركز المعرفة للإستشارات والخدمات التعليمية 2007م.

8- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان دراسة تحليلة للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000م الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة 2001م.

9- عثمان إبراهيم السيد، الإقتصاد السوداني الخرطوم دار جامعة القران الكريم للنشر 2005م.

10- علي أحمد سليمان، قاموس المصطلحات الإقتصادية الخرطومدار عزه للنشر والتوزيع 2006.

11- قسوم خيري بلال، إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان حقائق الماضي ورؤى المستقبل1986-2005م، دار جامعة الخرطوم للنشر 2006م.
12- لبيب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادي القاهر نهضة مصر للطباعة والنشر 1988م.
13- مالكوم جبلز وآخرون، إقتصاديات التنمية تعريب طه عبدالرحمن منصور وعبد العظيم مصطفى الرياض دار المريخ للنشر 1995م.
14- مايكل أبجدمان، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور الرياض دار المريخ للنشر 1999م.
15- محمد تقي وأخرون الإقتصاد الصناعي 1979م.
16- محمد عبدالعزيز عجمية وأخرون،الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
17- مدحت القرشي، الإقتصاد الصناعي، أستاذ الإقتصاد المشارك، بجامعة البلقاء التطبيقية الاردن دار وائل للنشر 2005م، الطبعة الثانية.
18- نعمة الله نجيب وآخرون، أستاذ الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1998م.
19- ويليام بوينز وآخرون، النظرية الإقتصادية.

الرسائل الجامعية:

1- إبراهيم نصار سالمان. دراسة مقارنة للمحددات التنمية الإقتصادية بمصر كلية التجارة جامعة عين شمس مصر 1995م رسالة دكتوراة.
2- أبوحنيفة يوسف جالم ، العوامل المؤثرة على تطور الصناعة التحويلية في السودان مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة أفريقيا العالمية 2015م

3- أمل محجوب حمد، الأثار الإقتصادية للإستثمار، والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة لنيل درجة الماجستير 2004م
4- حاتم مأمون محمد. دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر جامعة عين شمس.
5- فريال بنت محمد الباجري صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية جامعة الدمام
6- مروة نبيل محمد سويلم، التكنولوجيا كأحد محددات النمو الإقتصادي بالإشارة إلى الدول النامية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر رسالة ماجستير.

أوراق علمية :

1- إيمان محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة دار المستقبل العربي للنشر 1998م.
2- علي أحمد الأمين ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية ، الخرطوم 2013م.
3- علي عبدالقادر وابراهيم البدوي، موقع الإقتصادي.
4- منى البرادعي، محددات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة دار المستقبل العربي للنشر 1998م.

التقارير السنوية:

1- تقرير أداء وزارة الصناعة لعام 2012م.
2- التقرير الإستراتيجي الوطني للسودان عام 2010م
3- الجهاز المركزي للإحصاء.
4- وزارة المالية والإقتصاد الوطني العرض الإقتصادي.